Journal of Human and Social Sciences (JHSS) • Vol 7, Issue 10 (2023) • P: 93 - 75
https://journals.ajsrp.com/index.php/jhss
ISSN: 2522-3380 (Online) • ISSN: 2522-3380 (Print)

The social and economic cost of divorce from the perspectives of the employees at social development committees in Riyadh City

Mr. Mamdouh Abdalla Elheky
King Saud University | KSA

Received: 12/06/2023
Revised: 23/06/2023
Accepted: 18/07/2023
Published: 30/10/2023

* Corresponding author: mamdouhk3@yahoo.com

Citation: Elheky, M. A. (2023). The social and economical cost of divorce from the perspectives of the employees at social development committees in Riyadh City. *Journal of Humanities & Social Sciences, 7*(10), 75 – 93. https://doi.org/10.26389/AJSRP.H120623

2023 © AISRP • Arab Institute of Sciences & Research Publishing (AISRP), Palestine, all rights reserved.

• **Open Access**

This article is an open access article distributed under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY-NC) license

Abstract: This study attempted to examine the social and economic cost of divorce and to identify the factors that contributed to the spread of divorce in recent years and the ways to reduce this phenomenon. In order to achieve the objectives of the study, the researcher used the descriptive analytical approach. The questionnaire was used as the data collection tool from the research sample that consisted of the employees of (16) Social Development Committees (SDCs), randomly selected out of (55) SDCs in Riyadh city. The questionnaire was distributed on (104) employees who served as the research sample. The answered questionnaires were then collected and statistically analyzed via SPSS software. The results showed that the most common factors that contributed to the spread of divorce from the respondents' perspective, respectively, are the failure to choose the appropriate partner, marital infidelity, modern social media, financial and economic burdens of the life and the cultural openness of women as a result of their exit to work. The results also showed that divorce has very important social and economic consequences, most notably; the disintegration of the family and the homelessness of children, the spread of crime and vice in the society, the poor social relations with those around as well as the loss of the financial source for the family, the increased financial burdens on the divorced woman, the increased financial burdens of the country and the increased expenditure on the man. Furthermore, the results showed that the most effective ways to reduce the phenomenon of divorce include increasing qualification programs for those who are about to marry, the choice of the culturally-fit, financially-fit and socially-fit partner, disseminating the Islam-based sexual culture and raising the awareness of its importance and cultivating the family culture from a young age. The study recommended the necessity of disseminating awareness, counseling, rehabilitation and educational programs that highlight the negative effects of divorce and contribute to reducing it.

Keywords: Divorce, Economic Cost of Divorce, Social Cost of Divorce, Social Development Committees.

لتكا اظرلفةذ هةججا ولعلاملين تصادقلا ابيلاجتماعية لاة ولقطلا منن لتنمية الاجتماعية بمديلرا نةياض

عالحقي دبأ. ممدوح الله
جامعرب سلكلعة ا لمللة اكض | ا لمايسعودية يعود | الرلة ا

لمست خا: هدلص راسة إلى دراسة والاقتصيعالفة الاجتمكتلة المادية للطلاق، وكذلك ى المتعرف علالعوامل التي رهةافظي شتي فتسامهـ في ألدا تالسنواخيرحث ا لمنالبلد م اف، ادسأهدختلهذه ا قيقحتلو .لهنم دحال لبسة وهج ي اصفلو لماتلحيلي. تما داسختم نة البحث التي شلميع نم تانايابلـ عة لمجنابتسأداة الات الـعاملي نيا لموظفن بـ لج(16) ةتنميا ةلاقلط الاجتماعية تم إختيارها عشوائياً من أصل (55) لجنة اجتماعية بمدينة الرياض. تم توزيع الاستبانة على أفراد العينة البالغة (104) موظف. تم جمع الاستبانات بعد الإجابة عليها من العينة وتم تحليلها إحصائياً عن طريق برنامج SPSS. توصلت الدراسة إلى أن أكثر العوامل التي ساهمت في تفشي ظاهرة الطلاق في السنوات الأخيرة من وجهة نظر المشاركين، على التوالي، هي: عدم اختيار الشريك المناسب، الخيانة الزوجية، وسائل التواصل الاجتماعي الحديثة، الأعباء المالية والاقتصادية للمعيشة والانفتاح الثقافي للمرأة نتيجة خروجها للعمل. كما أوضحت النتائج أن الطلاق يترتيب عليه تبعات اجتماعية واقتصادية شديدة الأهمية، أبرزها، تفكك الأسرة وتشرد الأولاد، تفشي الجريمة والرزيلة في المجتمع، سوء العلاقات الاجتماعية مع المحيطين وكذلك فقدان العائل والمصدر المالي، زيادة الأعباء المالية على المرأة المطلقة، زيادة أعباء الدولة المالية وزيادة النفقات المالية على الرجل. كما بينت النتائج أن أكثر السبل فاعلية للحد من ظاهرة الطلاق تتضمن زيادة البرامج التأهيلية للمقبلين على الزواج، حسن اختيار الشريك ثقافياً ومادياً واجتماعياً، نشر الثقافة الجنسية الإسلامية والتوعية بأهميتها وغرس الثقافة الأسرية منذ الصغر. وأوصت الدراسة بضرورة نشر البرامج التوعوية والاستشارية والتأهيلية والتعليمية التي تبرز الآثار السلبية لظاهرة الطلاق وتساهم في الحد منها.

الكلمات المفتاحية: الطلاق – التكلفة الاقتصادية للطلاق – التكلفة الاجتماعية للطلاق – لجان التنمية الاجتماعية.

1- المقدمة

تمثل الأسرة أحد أهم مؤسسات التنشئة الاجتماعية المسئولة عن توجيه وتعليم ورعاية الفرد. والأسرة على مر العصور تعتبر الركن الأساسي في مجتمع من المجتمعات، ويمكن أن يقاس مدى إنجاز الفرد ونجاحه بعلاقاته الأسرية ومدى استقرارها. ونظراً لأهمية الأسرة في حياة الفرد، فإن جميع المجتمعات على مر العصور تولها اهتماماً خاصاً وتحاول تذليل الصعوبات التي تواجهها. ولعل أكبر صعوبة يمكن أن تهدد الأسرة هي الطلاق، إذ يعد الطلاق مشكلة تترتب عليها مشكلات نفسية واقتصادية واجتماعية وتختلف حدة هذه المشكلات ودرجة المعاناة منها باختلاف المستوى الاجتماعي والاقتصادي للأسرة، كما تختلف الآثار والمعاناة منها باختلاف أعضاء الأسرة (البياتي، 2011، ص 36).

ويضيف الحناوي وشعراوي (2009، ص18) أن الطلاق يمثل أحد المهددات التي تهدد استقرار وكيان الأسرة، كما يمثل إحدى القضايا الاجتماعية التي أصبحت تفرض نفسها على الساحة العلمية، مما يتطلب تحليلها من منظور اجتماعي اقتصادى بشكل علمي متعمق. ويشير (المزوري، 2017، ص22) إلى أن "ظاهرة الطلاق ظاهرة اجتماعية إنسانية، فهي ظاهرة اجتماعية لكونها ذات علاقة بأهم مؤسسة اجتماعية في المجتمع، ولأنها ذات أثر بالغ في حياة الأسرة والأولاد وعمليات التنشئة والتربية والتثقيف الاجتماعية، وهي إنسانية لكونها لا تنطبق على المجتمع السعودي أو المجتمعات العربية والإسلامية فحسب، بل إنها ظاهرة قديمة حديثة تحدث بنسب متفاوتة في جميع المجتمعات الإنسانية. ولأن هذه الظاهرة تأخذ صفة الاستمرارية، فإن أسباب حدوثها متغيرة من مجتمع لآخر ومن جيل لآخر، وهذا التغير يخضع لمجموعة من الأسباب منها الاقتصادية، الاجتماعية، النفسية، الصحية، التعليمية، وكذلك الأسرية وغيرها".

ويترتب على الطلاق الكثير من المشكلات الاجتماعية والاقتصادية (هادي، 2012). ولعل أبرز آثار الطلاق الاجتماعية، التفكك الأسري، مما يعمل على إقامة الأبناء مع أحد الأبوين، وما يصحب ذلك من تأثيرات نفسية وسلوكية واجتماعية سلبية على سلوك الأبناء (عبد الفتاح، 2012، ص24). فقد أثبتت دراسة جمعية المودة للتنمية الأسرية (2017) أن أكثر من (50%) من الأبناء قد تأثروا من طلاق الوالدين، وظهر كنتيجة حتمية، الانحراف السلوكي، متمثلاً في الهروب من الأسرة، جرائم القتل والانتحار، جرائم السرقات والاعتداء على الغير بالضرب، جرائم الإدمان، ضعف التحصيل الدراسي والتطور الذهني والصحي للأولاد، وغيرها الكثير. كما يتسبب الطلاق في ضعف المورد الاقتصادي للأسر لعدم وجود معيل مع ضعف المساعدات المالية من الجهات الخيرية (غانم، 2014، ص 19).

وتعد ظاهرة الطلاق إحدى الظواهر الاجتماعية التي عانى منها المجتمع السعودي في الآونة الأخيرة، وهي من أهم المشكلات التي يترتب عليها الكثير من الأضرار الاجتماعية والاقتصادية. حيث سجلت معدلات الطلاق في المملكة ارتفاعا مطرداً للعام الخامس على التوالي، فيما انخفضت معدلات الإقبال على الزواج بشكل مطرد أيضاً في الفترة ذاتها، حيث بينت نتائج الكتاب الإحصائي السنوي لعام 2018 الذي صدر عن مصلحة الإحصاءات العامة الأسبوع الماضي، أن عدد صكوك الطلاق الصادرة عن وزارة العدل خلال العام الماضي بلغ أكثر من 58 ألف صك بنسبة 28% من إجمالي الصكوك وعقود الزواج في 2018 والبالغة نحو 150 ألف عقد، وتبين النتائج أن متوسط معدلات الطلاق بات يرتفع سنوياً بنسبة 2% يقابلها انخفاض بذات النسبة في معدلات الزواج، وبلغت حالات الطلاق خلال السنوات الخمس الماضية أكثر من 260 ألف حالة، وهو ما يؤكد وجود خلل كبير على صعيد العلاقات الأسرية، وله تداعيات سلبية وخطيرة على الصعيد الاجتماعي والأمني والاقتصادي (طاشكندي، 2019).

ونسب الطلاق في المملكة العربية السعودية في تصاعد مستمر، فلقد بلغت نسب الطلاق حوالي 150 ألف حالة طلاق في بداية سنة 2019 والتي تم إعتبارها من أكبر حالات الطلاق في العالم وذلك بنسبة 32.%. ومن المتوقع أن تصل نسب الطلاق في السعودية لعام 2020 إلى حوالي 43% (موقع المحيط، 2020).

وبالتدقيق في النتائج الإحصائية لمعدلات الطلاق خلال عام 2018، وهي الأعلى في تاريخ المملكة، يتضح من النتائج الإحصائية أن معدلات الطلاق وصلت إلى 7 حالات في الساعة الواحدة؛ أي بمعدل يتجاوز 161 حالة طلاق يومياً، وأن كل 10 زيجات يقابلها 3 حالات طلاق، أي أن ثلث حالات الزواج سنوياً مصيرها الفشل، وإذا تم تقسيم تكلفة الزيجة الواحدة بقيمة 60 ألف ريال سعودي، باعتبار أن هذه هي التكلفة التي يقدمها «قرض الزواج» في بنك التنمية الاجتماعية لمساعدة الشباب السعودي المقبل على الزواج، تكون الخسائر المادية الناجمة عن حالات الطلاق قد بلغت نحو 3.5 مليار ريال خلال عام 2018 فقط، والأرجح أن متوسط الحد الأدنى لتكاليف الزواج هو ضعف هذا المبلغ، أي أن الخسائر الناجمة عن حالات الطلاق تصل إلى أكثر من 7 مليارات ريال سنوياً (موقع العربية، 2019).

ولا شك أن هذه المعدلات المتصاعدة ضخمة وأصبحت ظاهرة لها تبعات سلبية عديدة وخطيرة في ذات الوقت، فالتفكك الأسري بحسب إجماع الكثير من الدراسات حول العالم يتسبب في تشتت الأبناء ويساهم بشكل مباشر في تنامي ظواهر اجتماعية وسلوكية أخرى مرتبطة بالانحراف والإدمان والجريمة وسلبيات عديدة أخرى لا حصر لها، فارتفاع معدلات الطلاق في أي مجتمع مؤشر على وجود العديد من المشكلات المختلفة، وتكون هناك حاجة ماسة لدراسة هذه الظاهرة والتعامل معها ومواجهتها، وإيجاد الحلول

المقننة لها، لأن للطلاق آثارا وخيمة على الزوجين المطلقين والأبناء وتمتد هذه الآثار والمشكلات ليتأثر بها المجتمع ككل في حال زادت نسب الطلاق وارتفعت (الدوس، 2018).

ووفقاً لنتائج الدراسة الاستطلاعية التي قامت بها جمعية المودة للتنمية الأسرية في عام (2017)، فلقد توصلت الدراسة إلى أن الطلاق يزيد من معدلات الفقر (حسب رأى 72% من أفراد العينة)، يزيد من معدلات الجهل والفاقد التربوي (حسب رأى 85% من أفراد العينة)، يزيد من الدعواي القضائية بالمحاكم (حسب رأى 99% من أفراد العينة)، وأنه يساعد على انتشار السلوك المنحرف في المجتمع (حسب رأى 90% من أفراد العينة).

والحقيقة أنه توجد العديد من الدراسات البحثية المتميزة الصادرة عن الجامعات الوطنية السعودية خلال العقود الأربعة الماضية والتي عددت أسباب الطلاق في المجتمع السعودي ما بين سوء الاختيار وضعف الوازع الديني (الحربي، 2013)، تدخل الأهل وعدم الوعي الاجتماعي الكافي لدى الزوجين (الشيعاني، 2013)، خروج المرأة للعمل والضغوط الاقتصادية (الغذامي، 2004)، العنوسة والعنف ضد الزوجة والأمية الأسرية (العمري، 2009).

كما يرى الباحث أن مستحدثات العصر من برامج التواصل الاجتماعي وبرامج المحادثات العامة قد اطلقت العنان للكثير من الباحثين عن الاشباع العاطفي للجوء إلى مثل هذه البرامج مما يدفع الأشخاص إلى أخطاء جثيمة والبعد عن الحياة الزوجية الحقيقية وعن حياة المنزل، وهو الأمر الذي يقضى على القيمة الاجتماعية والإنسانية للزواج، وبالتالي يصبح الطلاق هو الأقرب للزوجين.

من هنا، أصبح من الضروي دراسة ظاهرة الطلاق ومسبباتها وتبعاتها الاقتصادية والاجتماعية. ولذلك، تسعى الدراسة الحالية إلى دراسة التكلفة الاقتصادية والاجتماعية للطلاق بمدينة الرياض، كونها أكثر مدن المملكة تعرضاً لظاهرة الطلاق، من خلال منظور شمولي يقوم على دراسة المسببات والتبعات والحلول الممكنة.

1-2. مشكلة الدراسة وتساؤلاتها

أصبح الطلاق ظاهرة خطيرة تهدد المجتمع السعودي، وذلك لما له من آثار مدمرة على الأسرة والمجتمع، وأصبحت أرقام ونسب الطلاق تنافس أرقام ونسب الزيجات، ففي آخر دراسة أعدتها وزارة التخطيط السعودية تبين أن نسبة الطلاق في المملكة العربية السعودية ارتفعت عن الأعوام السابقة بنسبة 20%، كما أن 65% من الزيجات التي تتم عن طريق الخاطبة تنتهي بالطلاق، حيث سجلت المحاكم الشرعية 70 ألف عقد زواج و13 ألف صك طلاق خلال عام واحد (وزار الاقتصاد والتخطيط، 2019).

وتأتي مدينة الرياض في المرتبة الأولى من بين مناطق المملكة من حيث ارتفاع نسبة الطلاق فيها، وقد اتخذت مدينة الرياض نموذجاً لدراسة هذه الظاهرة، وذلك من واقع سجلات المحاكم الشرعية بالرياض (وزار الاقتصاد والتخطيط، 2019). إن ارتفاع معدلات الطلاق بالمملكة خلال الأعوام الخيرة هو ظاهرة لافته لجميع المختصين والباحثين، ولاسيما إنَّ للطلاق عواقب شديدة الخطورة على المستويين الفردي والاجتماعي" (الدوس، 2018).

ولقد توصلت الكثير من الدراسات المحلية على التأثيرات الاجتماعية والاقتصادية السلبية للطلاق على الفرد والمجتمع، حيث أكدت دراسة الشعياني (2015) على التأثر المادي للزوجة المطلقة، كما أكدت دراسة الحربي (2013) على الهدر الاقتصادي الذي تتكبده الدولة من جراء حالات الطلاق المتفشية بالمملكة. كما توصلت دراسة الغذامي (2004) ودراسة العمري (2009) على التبعات السلبية الاجتماعية للطلاق والمتمثلة في انتشار معدل الجرائم والعنف الاجتماعي والتفكك الأسري والتدمير الصحي والذهني للأولاد. ومن ناحية أخرى، أوصت هذه الدراسات جميعها بضرورة دراسة التبعات الاجتماعية والاقتصادية للطلاق وذلك من أجل تشخيص الواقع وتقديم الحلول التي تساهم في الحد من هذه الظاهرة.

وبناء على ما سبق، تتمثل مشكلة الدراسة في السؤال الرئيسي التالي:

ما هي التكلفة الاجتماعية والاقتصادية للطلاق من وجهة نظر العاملين بلجان التنمية الاجتماعية بمدينة الرياض؟

ومن هذا السؤال الرئيسي، تندرج الأسئلة الفرعية التالية:

1- ما هي العوامل التي ساهمت في تفشي ظاهرة الطلاق في السنوات الأخيرة من وجهة نظر العاملين بلجان التنمية الاجتماعية بمدينة الرياض؟
2- ما هي التكلفة الاجتماعية للطلاق من وجهة نظر العاملين بلجان التنمية الاجتماعية بمدينة الرياض؟
3- ما هي التكلفة الاقتصادية للطلاق من وجهة نظر العاملين بلجان التنمية الاجتماعية بمدينة الرياض؟
4- ما هي سبل الحد من ظاهرة الطلاق من وجهة نظر العاملين بلجان التنمية الاجتماعية بمدينة الرياض؟

1-3. أهداف الدراسة

تسعى الدراسة الحالية إلى تحقيق الأهداف التالية:

1. التعرف على العوامل التي ساهمت في تفشي ظاهرة الطلاق في السنوات الأخيرة من وجهة نظر العاملين بلجان التنمية الاجتماعية بمدينة الرياض.
2. التعرف على التكلفة الاجتماعية للطلاق من وجهة نظر العاملين بلجان التنمية الاجتماعية بمدينة الرياض.
3. التعرف على التكلفة الاقتصادية للطلاق من وجهة نظر العاملين بلجان التنمية الاجتماعية بمدينة الرياض.
4. التعرف على سبل الحد من ظاهرة الطلاق من وجهة نظر العاملين بلجان التنمية الاجتماعية بمدينة الرياض.

1-4. أهمية الدراسة

تتمثل أهمية الدراسة في النقاط التالية:

- تنبع أهمية الدراسة الحالية من الموضوع الذي تتناوله، وهو التكلفة الاجتماعية والاقتصادية لظاهرة الطلاق في المجتمع السعودي الذي يشهد العديد من التغييرات في منظومة القيم المجتمعية نتيجة لانفتاح المجتمعات وتأثر الثقافات، مما يعتبر عاملاًمساعداً على نشوء المشكلات الأسرية، وأهمها ظاهرة الطلاق. كما تنبثق أهمية هذه الدراسة من كونها من الدراسات التي تتناول جانب المشاكل الأسرية والعوامل المسببة لها، وذلك لحاجة المجتمع إلى هذا النوع من الدراسات.
- يعدّ البحث الحالي إضافة نظرية في ظل نقص الأبحاث السعودية المهتمة بالمشكلات الزوجية التي تؤدي بالزوجين إلى الطلاق وإنهاء الحياة الزوجية لاسيما في الوقت الحالي الذي يشهد ثورة في وسائل التواصل الاجتماعي والانفتاح الثقافي.
- يتوقع الباحث الخروج بنتائج تبين حجم ظاهرة الطلاق بالمملكة اجتماعياواقتصادياً، وخاصة في مدينة الرياض، وبالتالي مساعدة الجهات المعنية في رسم استراتيجيات وآليات فاعلة تساهم في الحد من هذه الظاهرة شديدة السلبية من منظور شمولي يراعي كافة الأبعاد المجتمعية والاقتصادية.
- وأيضا لها أهمية من الناحية العملية من خلال التأكيد على أن الطلاق هو نتاج خلل في النسق الأسري بسبب عدم قدرته على التكيف مع مجريات العصر أو بسبب عدم تكيف طرفي العلاقة مع بعضها البعض. كما تتأكد الأهمية العملية لهذه الدراسة من خلال التأكيد على أن الطلاق يعتبر أحد مهددات الأمن الاجتماعي والاقتصادي للأسرة والدولة، مما ينتج عنه خسائر اجتماعية واقتصادية كبيرة، وهو ما ستحاول هذه الدراسة استقرائه ومعرفة تأثيراته.
- بالإضافة إلى ما تقدم، فإن النتائج والتوصيات والمقترحات التي ستخرج بها هذه الدراسة ستساعد في الحد من انتشار من ظاهرة الطلاق والتخفيف من آثارها السلبية على الأفراد والمجتمع.

1-5. مصطلحات الدراسة

- الطلاق

الطلاق إصطلاحاً هو " إزالة عقد النكاح بلفظٍ مخصوصٍ، أو بكل لفظٍ يدل عليه، والنكاح الذي يُعتبر به الطلاق هوالنكاح الذي وقع صحيحاً بكلّ شروطه وأركانه، والأصل فيه أن يكون بيد الزوج وحده (وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، 1993م،ص5).

واجرائياً، الطلاق هو انفصال الزوجين والتي انتشرت بشكل متزايد في المجتمع السعودي في الآونة الأخيرة، وخاصة في مدينة الرياض، مما يتسبب في أثار اقتصادية واجتماعية بالغة الأهمية على الفرد والأسرة والمجتمع بشكل عام.

- التكلفة الاجتماعية للطلاق

ويعرفها الباحث إجرائياً بأنها التبعات الاجتماعية المترتبة على الطلاق بمدينة الرياض سواء على الفرد أو المجتمع والتي تشمل على سبيل المثال لا الحصر، الحالة الصحية والنفسية للأولاد ومستوى التحصيل الدراسي لهم، وكذلك التفكك الأسري والاجتماعي، وغيرها.

- التكلفة الاقتصادية للطلاق

ويعرفها الباحث إجرائياً بأنها التبعات الاجتماعية المترتبة على الطلاق بمدينة الرياض سواء على الفرد أو المجتمع والتي تشمل عوامل مثل متطلبات الأسرة واحتياجاتها المادية الضرورية لاستمرارها وضمان قيامها بدورها في المجتمع بشكل صحيح، وغيرها من العوامل مثل النفقة والرسوم التي تتكبدها الدولة ومؤسساتها في موضوع الطلاق.

1-6. حدود الدراسة

تتمثل حدود الدراسة في الحدود التالية:

- **الحد المكاني**: ينحصر مجال هذه الدراسة مكانياً في مدينة الرياض، عاصمة المملكة العربية السعودية.
- **الحد الزمني**: تم اجراء الدراسة الحالية في الفتر من 9 نوفمبر 2022 – 5 مارس 2023.
- **الحد البشري**: ينطوي المجال البشري لهذه الدراسة على العاملين بلجان التنمية الاجتماعية بمدينة الرياض.
- **المجال الموضوعي**: ينحصر موضوع الدراسة الحالية في استقصاء التكلفة الاجتماعية والاقتصادية للطلاق من وجهة نظر العاملين بلجان التنمية الاجتماعية بمدينة الرياض.

2. الإطار النظري والدراسات السابقة

1-2. مفهوم الطلاق

الطلاق في اللغة: "مأخوذ من طلّق الرجل زوجته تطليقاً فهو مطلق، ويقال بعيرٌ طُلقٌ وتَاقةٌ طُلقٌ بضم الطاء واللام، يعني غير مقيدة. وأطلقتُ الأسير، اي خليتهُ، وحُبس فُلان في السجنِ طُلُقاً، يعني بغير قيد" (الصالح، 2009، ص 216).

ويعرف أيضاً بأنَّه "انفصال الزوجين عند استحالة استمرار الحياة المشتركة بينهما، وتختلف مدة الانفصال حسب درجة الطلاق الذي يبدأ بطلقة واحدة وهو البينونة الصغرى ويصل إلى ثلاث طلقات وهو البينونة الكبرى" (السبعاوي، 2013، ص 3).

ويعرف الطلاق اجتماعياً بأنَّه "ظاهرة اجتماعية تنبع من المجتمع، وتنجم عن علاقات اجتماعية غير سليمة" (الجنابي، 1983، ص 6).

وينظر علماء النفس إلى الطلاق على أنَّه "اضطراب نفسي ناتج عن عدم التلاؤم بين الزوجين والذي يكون بسبب الصعوبات التي تواجه الحياة الزوجية التي يُعبر عنها عادة بعدم التكيف" (السبعاوي، 2013، ص 22).

ويرى الباحث أن الطلاق مرض اجتماعي خطير إذ أنَّه يعني تحطيم الزواج والأسرة والروابط الأساسية للمجتمع ويكون نتيجة الكثير من السلبيات سواء من جانب الفرد أو المجتمع المحيط وله تبعات شديدة الخطورة سواء من الناحية الاجتماعية أو الاقتصادية.

2-2. الطلاق في الإسلام

عندما جاء الإسلام كان امتداداً لدين إبراهيم كما قال الله تعالى "ثم أوحينا إليك أن اتبع ملة إبراهيم حنيفاً" (سورة النحل، آية 123)، فأقرّ الإسلام الطلاق ونظمه تنظيماً دقيقاً مراعياً في ذلك استقرار الأسرة وسعادتها من ناحية وحفظ كيان المجتمع البشري بأكمله. من ناحية أخرى، يقول الله تعالى "الطلاق مرتان فإمساك بمعروف أو تسريح بإحسان" (سورة البقرة، آية 229). فلقد أباح الإسلام الطلاق عندما تتعذر العلاقة الزوجية السليمة. إلا أن الطلاق وهو ابغض الحلال إلى الله خضع للتقنين الآلهي حتى لا يتم اللجوء إليه إلا عند الضرورة القصوى بسبب ما قد يترتب عليه من نتائج سلبية تتعلق بتفكك الأسرة وربما تشرد الأولاد وقطع الرحم والانفصال بين الأقارب. والمتأمل في كيفية إيقاع الطلاق الإسلامي يلحظ وجود جملة من الخطوات لابد من إتباعها قبل إيقاع الطلاق يمكن إيجازها في الموعظة الحسنة، الهجر في المضجع، الضرب غير المبرح، التحكيم، ترقب طهر جديد قبل إيقاع الطلاق، الطلاق الرجعي الأول، الطلاق الرجعي الثاني، والطلاق الثالث والأخير (الصالح، 2009، ص 36).

تشير تلك الخطوات إلى "أهمية التروي والمراجعة قبل أن يتلفظ الرجل بالطلاق. وحتى بعد وقوع الطلاق، فأن الإسلام جعله على مراحل بحيث يستطيع الرجل مراجعة الزوجة خلال فترة معلومة بعد وقوع الطلاق الأول وأن يشهد على ذلك، وإرجاعها أيضا بعد وقوع الطلاق الثاني. وتحرم الزوجة بعد الطلاق الثالث ويصبح الأمر كما يقول الفقهاء "طلاق بينونة كبرى". وبالرغم من ذلك فقد أباح الإسلام للرجل أن يتزوج مطلقته مرة أخرى، شريطة أن تكون قد طلقت من رجل على أن لا يكون زواجها من ذلك الرجل بهدف "التحليل" لتعود إلى الزوج الأول" (السبعاوي، 2013، ص 17).

3-2. أسباب الطلاق

ذكر كلاً من المطوع (2012، ص 8) و جانم (2008، ص 33) أن الأسباب العامة للطلاق في المجتمع العربي والإسلامي تتمثل في التالي:

1. غياب الثقافة الزوجية بمختلف مستوياتها الاجتماعية والحقوقية والاقتصادية بين الزوجين الحديثين.
2. الاختلاف والتباين في المستوى الثقافي والفكري والتعليمي، حيث يُشكل هذا التباين هوة واسعة، قد لا تستطيع العلاقة الزوجية تجسيرها بسهولة، فيكون الطلاق هو الحل.

3. الخيانة الزوجية هي السبب في زيادة منسوب الطلاق في المجتمع، لأنها تُمثل شرخاً غائراً في هذه الشراكة التي تُبنى على الأمانة والإخلاص والثقة.
4. هو عدم التواصل والتحاور والتفاهم بين الطرفين، مما يجعل حياتهما أشبه بعالم من العزلة، فتبعد المسافات وتبدأ المشكلات وتتعقد الخلافات.
5. تقصير الزوجة في الواجبات المنزلية والاهتمام بالزوج، أو تقصير الزوج في تحمل المسؤولية والالتزام بالأعباء المالية، وتحت إصرار كل طرف بتوجيه الاتهام للآخر، دون مراعاة للظروف والامكانيات.
6. هو سيطرة الأهل وتدخل الأقارب في التفاصيل الصغيرة والكبيرة بين الزوجين. فالتدخلات الكثيرة التي تخترق هذه العلاقة الخاصة بين الزوج وزوجته، هي أحد أهم أسباب الطلاق في المجتمعات العربية والإسلامية.
7. الاختلاف على الأولويات والاهتمامات والطموحات بين الزوجين وعدم الوصول إلى نقطة التقاء واتفاق بين الطرفين قد يُنهي الحياة الزوجية مبكراً.
8. ذكورية المجتمع الذي قد يُشجع الرجل على التساهل باستخدام الطلاق كورقة ضغط لأنه يستطيع أن يبدأ حياة أخرى بكل يسر وبساطة، بينما المرأة المطلقة تعيش المعاناة بكل آلامها وقسوتها.

ويرى الباحث أن التقنية الحديثة، من إنترنت وأجهزة ذكية ووسائل ووسائط التواصل الاجتماعي وغرف المحادثة وغيرها، هي أحد أهم أسباب الطلاق، حيث تسببت وبشكل كبير جداً في تنامي حالة الشك والاتهام والريبة بين الزوجين، مما جعل الطلاق في كثير من الأحيان، أحد الحلول التي يُقدم عليها أحد الطرفين.

2-4. التكلفة الاجتماعية للطلاق

للطلاق أثار اجتماعية جسيمة على كلاً من الزوج والزوجة والأولاد والمجتمع. يؤثر الطلاق بشكلٍ خاص في نفسية كلٍ من الزوج والزوجة، كما يؤثر في نفسية الأقارب بشكلٍ عام، ولا بد من الإشارة إلى أنّ الرجل يعاني من العبء المالي، وزيادة الهم الذي قد يؤدي به إلى القيام ببعض التصرفات الضارة به أولاً وبالمجتمع ثانياً، حيث إنّه من الممكن ألا يؤدي أعماله بالطريقة الصحيحة، كما قد يلجأ أحياناً إلى الطرق غير الصحيحة وغير الشرعية مثل الاحتيال والسرقة لتخفيف الضغط الواقع عليه، علماً أنّ هذه الآثار لا تقف عند حد الرجل إنّما تتجاوزه إلى المرأة أيضاً، مما يجعلها تفكّر بأي طريقة للعيش وإن كانت غير صحيحة ومنحرفة، وبالتالي يتأثر المجتمع كله في هذه التغييرات السلبية (سليمان، 2012، ص44).

يعاني المجتمع بعد حدوث مشكلة الطلاق من نشوب المشاجرات والمشحانات، وزيادة عدم الاستقرار، مما ينمّي الشعور بالحقد والكراهية والبغضاء بين الطرفين (المزوري، 2017، ص23). كما يؤدي الطلاق إلى زيادة الانحراف وتزعزع الأمن مما يؤدي إلى ارتفاع نسبة الجرائم، بالإضافة إلى انتشار الأمراض النفسية، مما يؤدي إلى زعزعة الأمن، وبالتالي تفكك المجتمعات وانهيارها (عبد الفتاح، 2011، ص 96).

ووفقاً لهادي (2012، ص 47)، فإن أخطر التداعيات الاجتماعية للطلاق هو تشتت الأولاد، حيث يتشتت الأولاد نتيجة طلاق والديهم مما يؤدي إلى عدم الاهتمام بهم، وبالتالي تشردهم، كما تزيد احتمالية حدوث مشاكل في المجتمع، كما تكثر الجرائم ويزيد مستوى الانحراف، إضافةً إلى تدني التحصيل العلمي، وإلى إصابة الأطفال بالأمراض النفسية التي تؤثر في تنشئتهم السليمة.

ويرى الباحث أن أكثر المتضررين من الطلاق هم الأولاد وذلك لأنهم يدفعون ضريبة الطلاق والسلبيات الاجتماعية التي تؤدي إلى انفصال الزوجين. كما يرى الباحث أن الطلاق من الموضوعات التي تحتاج إلى حلول استباقية قبل اتمام الزواج حتي يمكن حماية الأسرة ومنع تفككها وتحميل الأولاد أخطاء لا ذنب لهم فيها.

2-5. التكلفة الاقتصادية للطلاق

يلعب العامل الاقتصادي دوراً رئيسياً ومهماً في استقرار وثبات الأسرة بل والمجتمع بأسرع، وقد يكون هذا العامل له دور مباشر وسبب رئيسي من أسباب الطلاق (عبد الفتاح، 2011، ص8). فقد عني الإسلام بحقوق كل من الزوجين، فجعل للرجل حقوقاً وعليه واجبات، وجعل للمرأة حقوقاً وعليها واجبات. وبما أن الرجل هو الكاسب في التشريع الإسلامي، فهو من ينفق على المرأة ويقوم على شؤونها حتى بعد طلاقه لها طلاقاً رجعياً امتداداً للفضل بينهما ورعاية لحقوق كل منهما للأخر. ويتحمل الرجل أعباء مالية أخرى يتأثر بها بعد الطلاق قد تزيده فقراً بل وقد تهلك كاهلة بأعباء اقتصادية لم تكن موجودة أثناء قيام الزوجية لما للطلاق من آثار اقتصادية عليه، فلم تكن نفقة العدة ملزماً بها قبل الطلاق ولا المهر المؤجل أو المتعة أو أجرة حضانة الأولاد أو أجرة رضاعتهم (الصالح، 2009، ص 219).

ولا شك أن للطلاق تبعات مادية كبيرة وضغوطاً حياتية شبة يومية على الزوجة أيضاً. فإذا كانت الزوجة في وضع مادي ضعيف وليس لديها خبرات أو شهادة تتكسب بها، فإن الضعوط تزداد عليها، وهو ما يؤثر سلبياً على نظرتها لذاتها ويقلل من دورها الإيجابي في الحياة نتيجة قلها الموارد الموجودة لديها. ولعل أبرز ما يفعله الطلاق في الزوجة في العوز المالي الذي كان يقوم به الزوج أثناء قيام الزوجية مما يؤدي إلى انخفاض المستوى المعيشي. كما أن عدم تحصيل الكثير للنساء للنفقة من الرجل والدخول في قضايا قانونية للحصول على النفقة يسبب الكثير من الخسائر الاقتصادية للمرأة المطلقة (السبعاوي، 2013، ص 4).

ومن أهم التبعات الاقتصادية للطلاق هي التبعات المترتبة على الحكومات. ففي المملكة العربية السعودية، يتسبب الطلاق في زيادة أعداد النساء المستفيذات من مخصصات الضمان الاجتماعي سواء المعاشات أو المساعدات الاجتماعية. إن المرأة من أكثر الفئات المنصوص على استحقاقها لمخصصات الضمان الاجتماعي بصفتها أرملة أو مطلقة أو مهجورة أو متزوجة لا عائل لها أو زوجة سجين أو غير ذلك. كما تتحمل المملكة العربية السعودية ما يقرب من (7) مليارات ريال سنوياً في قضايا الطلاق والإجراءات القانونية ذات الصلة في المحاكم ولدى المحامين (موقع العربية، 2019).

ويرى الباحث أن العوامل الاقتصادية أصبحت على العوامل الأكثر تأثيراً في الطلاق وذلك نظراً لارتفاع تكاليف المعيشة وعدم قدرة تحمل الكثير من الأزوج للأعباء المالية للزوج، وهذا يدفع الكثير من الأزواج للهروب من هذه الأعباء ويكون الطلاق هو أقرب الحلول. كما يرى الباحث أن المغالاة الاجتماعية في متطلبات الحياة الزوجية والبعد عن تعاليم الإسلام والتمسك بالشكليات وسيادة الغيرة الاجتماعية هي من أبرز مسببات عدم الرضا عن الحياة الزوجية.

6-2. ظاهرة الطلاق عربياً وعالمياً

شهدت معدلات الطلاق ارتفاعاً ملحوظاً في الدول العربية ومنطقة الشرق الأوسط. تعتبرحالات الطلاق في مصر هي الأعلى عربيًا وعالميًا، فحسب آخر البيانات الرسمية من الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء فإن عدد حالات الطلاق في عام 2017 بلغ 198 ألف حالة، بينما بلغ عدد عقود الزواج 912 ألفًا. وفي فلسطين بلغت حالات الطلاق 3188 حالة ، بينما بلغت عقود الزواج 19248 حالة. أما لبنان فبلغ عدد حالات الطلاق فيها 4388 حالة فقط في عام 2017، حسب ما أعلنت المديرية العامة للأحوال الشخصية (كيوبوست، 2019). كذلك ارتفعت نسبة الطلاق في دولة السودانحسب دراسة رسمية أجراها الجهاز القضائي السوداني، والتي أكدت أنه خلال الفترة من أكتوبر إلى ديسمبر 2016 بلغت حالات الزواج في السودان 38 ألف حالة، ويقابلها في الفترة نفسها 14 ألف حالة طلاق.الأردن ترتفع فيها حالات الطلاق هي الأخرى، إذ زادت إلى أن بلغت 85%، وهي نسب الطلاق في الفئة العمرية بين (20- 40) عامًا، في وقت تصل فيه عدد حالات الطلاق في المملكة سنويًا إلى 4533 حالة، وأن النسبة تزيد في الفئة العمرية بين (30- 40) عامًا، والتي بلغت 1487 حالة (كيوبوست، 2019). وفيما يلي، شكل رقم (أ)، الاحصائيات الخاصة بنسب الطلاق في الشرق الأوسط لكل (1.000) مواطن لعام 2019 (MiddleEast Monitor, 2019):

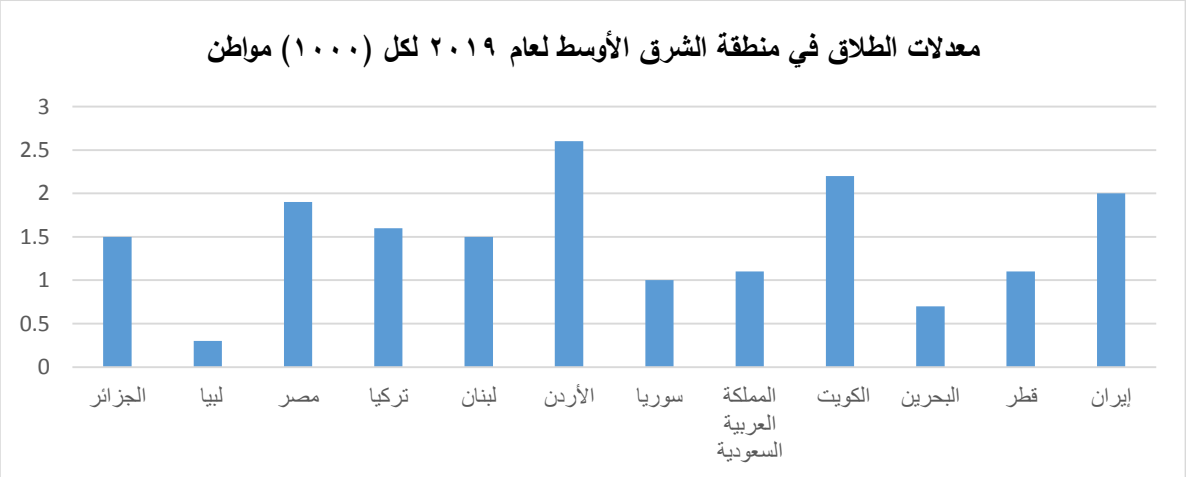

شكل رقم (أ). معدلات الطلاق في منطقة الشرق الأوسط لعام 2019 لكل (1000) مواطن. المصدر: (MiddleEast Monitor, 2019)

وعلى الصعيد العالمي، احتلت لوكسمبورغ المركز الأول في نسبة الطلاق بمعدل (87%)، تليها اسبانيا (65%)، ثم فرنسا (55%) وروسيا (51%) والولايات المتحدة (46%)، كما هو موضح في الشكل رقم (ب):

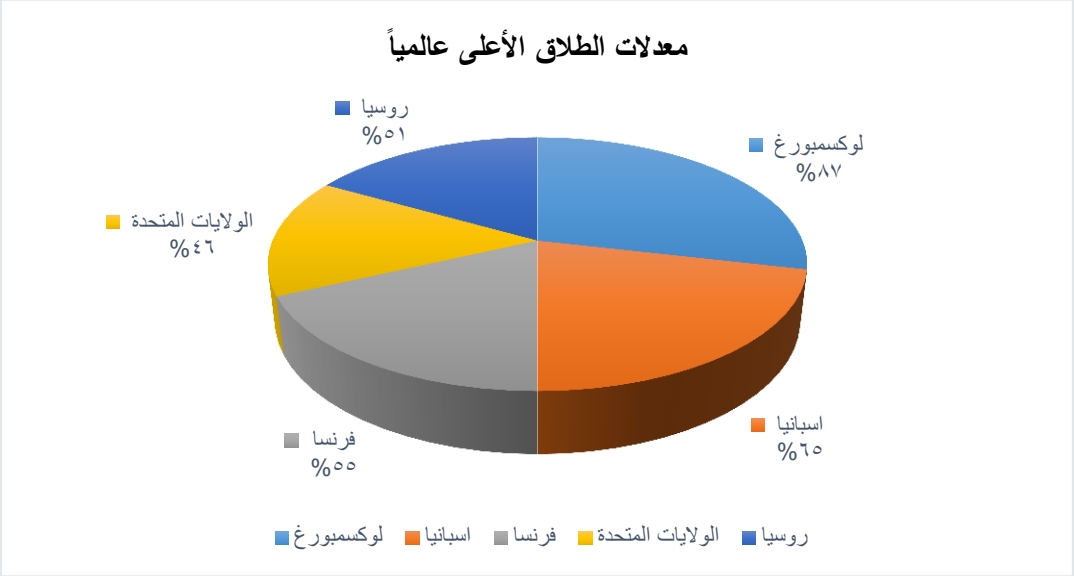

الشكل رقم (ب). معدلات الطلاق الأعلى عالمياً. المصدر: موقع القيادي (2018).

2-7. الدراسات السابقة

تنوعت الدراسة التي ناقشت ظاهرة الطلاق سواء على الصعيد المحلي أو العالمي. وفيما يلى عدد من الدراسات المحلية والعالمية التي ناقشت موضوع الطلاق مع بيان أهداف كل دراسة ومنهجيتها والنتائج والتوصيات التي توصلت إليها:

هدفت دراسة Zineldin (2019) بعنوان "تأثير الطلاق على الصحة الجسدية والعقلية" إلى التعرف على أثار ظاهرة الطلاق في السويد من خلال دراسة مستعرضة شملت (195) مشارك. تم توزيع استبيان على المشاركين بصورة عشوائية عن طريق الباحث. تكونت عينة الدراسة من الطلاب الدراسين بكلية علوم الصحة والحياة بجامعة لينيوس بالسويد. توصلت الدراسة إلى أن أسباب الطلاق في السويد تتمثل في عدم الثقة وغياب الالتزام والتواصل وكذلك غياب الجوانب العاطفية والجنسية. كما توصلت الدراسة إلى أن هذه العوامل لا تؤدي إلى الطلاق فحسب، بل تؤدي أيضًا إلى زيادة احتمال مواجهة أمراض مختلفة مثل الاكتئاب والعدوان وزيادة مستويات الغدد العصبية والإيبينيفرين والنورادرينالين بالإضافة إلى زيادة مستويات الصراع. وأوصت الدراسة بضرورةأن يبذل المجتمع كل جهد ممكن للحفاظ على بنية الأسرة التي هي المحور الرئيسي في توفير بيئة صحية للبالغين والأطفال.

كما هدفت دراسة الشيعاني (2015) بعنوان "ظاهرة الطلاق البائن في المملكة العربية السعودية: دراسة ميدانية في مكة المكرمة" إلى دراسة العوامل والأسباب التي أدت إلى ارتفاع معدلات الطلاق، والوقوف على أسباب ارتفاع معدلات الطلاق في المجتمع المكي، مع توضيح السبل الحكيمة لحل مشكلات الطلاق في مدينة مكة المكرمة، والحد من الوقوع في الطلاق البائن. استخدم البحث المنهج التحليلي عن طريق جمع وحصر كافة المعلومات المتعلقة بموضوع البحث. وتوصلت الدراسة إلى أن أسباب وقوع الطلاقة في المملكة العربية السعودية هي مخالفة الزوجين للمنهج الشرعي في اختيار الشريك المناسب، وأنا للطلاق آثار سلبية على المجتمع السعودي كالتفكك الأسرى وضياع الأولاد وكثرة جنوح الأحداث والجفاف العاطفي وضعف المستوى الدراسي لأولاد المطلقين.

وهدفت دراسة مؤسسة الزواج الهولندية Marriage Week Foundation (2013) بعنوان "الآثار الاقتصادية والاجتماعية للطلاق على انقسام الأسرة في هولندا" إلى التعرف على الوضع الراهن لظاهرة الطلاق في هولندا والآثار الاقتصادية والاجتماعية للطلاق على انقسام الأسرة. تم استخدم المنهج النظري القائم على جميع الإحصائيات والبيانات ذات الصلة من التقارير المنشورة عن الطلاق في هولندا خلال أخر خمسة سنوات. توصلت نتيجة الدراسة إلى التكاليف الاقتصادية للطلاق تمثلت في تأخر دخل الأسرة بالسلب، مخاطر الفقر نتيجة انفصال الأسرة، وزيادة مدفوعات الدعم الاجتماعي المقدمة للأسر المطلقة بنحو (380) مليون يورو سنوياً. كما تمثلت الآثار الاجتماعية للطلاق في انخفاض التحصيل الدراسي والوضع الصحي للأولاد، تأثر مستقبل الأسرة بالسلب، حدوث المشكلات السلوكية والاضطرابات الخاصة بتطور الأطفال. وأوصت الدراسة بضرورة الحد من ظاهرة الطلاق من خلال البرامج التوعوية وتقديم الرعاية الاقتصادية والاجتماعية للأبناء بعد

وهدفت دراسة الحربي (2013) بعنوان "العوامل الاجتماعية المرتبطة بظاهرة الطلاق بين المتزوجين حديثاً: دراسة ميدانية في مدينة الرياض" إلى التعرف على العوامل الاجتماعية المرتبطة بظاهرة الطلاق بين المتزوجين حديثاً.تكون مجتمع الدراسة من المطلقين والمطلقات السعوديين والذين لم يمر على زواجهم أكثر من خمس سنوات بمدينة الرياض وتكونت عينة الدراسة من (220) مفردة.

استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليل وتم جمع البيانات من خلال الاستبانة. وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية: يعد عدم التوافق وغياب التفاهم وجهل الشريك بمعنى الحياة الزوجية والمنازعات المستمرة من أهم العوامل الدافعة للطلاق، كما كشفت الدراسة أن هناك علاقة ارتباطية بين التحولات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي شهدها المجتمع السعودي خلال العقود الأربعة الأخيرة ، وبين نمو ظاهرة الطلاق. وقدمت الدراسة توصيات مثل إلزام المقبلين على الزواج بدورات تأهيلية وتثقيفية وفن حل المشكلات الزوجية والتي تقدمها الجمعيات التطوعية كجمعية واعي وجمعية مودة.

كما هدفت دراسة العمري (2009) بعنوان "ظاهرة الطلاق في المجتمع السعودي: دراسة تشخيصية" إلى دراسة ظاهرة الطلاق في المجتمع السعودي. استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي وتوصل إلى عدد من النتائج أهمها أن ظاهرة الطلاق تتزايد بشكل مستمر في المملكة العربية السعودية، وأن نسبتها في المدن الحضرية يعتبر عالياً، كما أن نسبة كبيرة من المطلقين (93%) يحملون مؤهلات تعليمية عالية. كما أشارت الدراسة إلى أن 26% من المطلقات يعانين من مشكلات مالية واقتصادية، وأن 50% منهن يعانين من مشاكل نفسية وشخصية بسبب الطلاق.

وهدفت دراسة الرديعان (2008) بعنوان "ظاهرة الطلاق ما قبل الزفاف، أسبابه وسمات المطلقين" إلى استقصاء الأسباب المؤدية إلى هذه النوع من الطلاق الذي يعتبر سريعا. وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي الذي تم تطبيقه على عينة تكونت من 11 حالة من المطلقين في مدينة الرياض، وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها أن عدم الرضى عن طريقة اختيار شريكة الحياة، ونقص التكافؤ بين الزوجين، كانا من أهم الأسباب المؤدية إلى الطلاق.

وهدفت دراسة غزوي (2007) بعنوان "الأسباب الاجتماعية والاقتصادية للطلاق في شمال الأردن: دراسة ميدانية في محافظة اربد" إلى الكشف عن أهم العوامل الاجتماعية والاقتصادية التي تؤدي إلى وقوع الطلاق في شمال الأردن. تكون مجتمع الدراسة من المطلقين والمطلقات القاطنين في محافظة إربد. وتمت مقابلة 170 حالة من هذه الحالات من خلال استبانة أعدت أداة لجمع البيانات. أظهرت الدراسة أن هناك مجموعة من العوامل تؤدي إلى وقوع الطلاق مثل: تدخل الأهل، والجهل بالحياة الزوجية، وقصر فترة الخطوبة، وعمل المرأة. كما بينت أن هناك مجموعة من العوامل لا تؤدي إلى وقوع الطلاق مثل: الزواج المبكر، والفرق في السن، وعدم الالتزام بالشعائر الدينية، والدخل.

وتناولت دراسة العقيل (2004) بعنوان "ظاهرة الطلاق في المجتمع السعودي" دراسة ظاهرة الطلاق مع التعرض للزواج من الخارج في المجتمع السعودي. وقامت هذه الدراسة باستقصاء العوامل والأسباب المؤدية لارتفاع نسبة الطلاق في مختلف مناطق المملكة العربية السعودية. وقد اتبع الباحث المنهج الفكري الاستقرائي الذي يعتمد على فهم عناصر ظاهرة الطلاق، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها أن هناك تزايداً مستمراً في نسب الطلاق في المملكة العربية السعودية بشكل يفوق دول الخليج الأخرى، كما لوحظ أن معدلات الطلاق في مدينة الرياض تفوق المعدلات في المدن الأخرى، وأن قرابة 60% من أفراد عينة الدراسة ممن يترددون على المحاكم لمسائل تتعلق بقضية الطلاق ليس لهم صلة قرابة مع زوجاتهم.

وسعت دراسة الغذامي (2004) بعنوان "العوامل الدينية والاجتماعية والاقتصادية والنفسية المساعدة على استفحال ظاهرة الطلاق في المملكة" إلى دراسة عدد من العوامل المساهمة في وقوع الطلاق وزيادة نسبته في المجتمع. تم استخدام المنهج الاستقصائي وتم جمع معلومات الدراسة من البحوث والدراسات ذات الصلة. وتوصلت الدراسة أن العوامل التي ساهمت في استفحال ظاهرة الطلاق في المملكة هي: عدم قدرة أحد الزوجين أو كلهما على تحمل أعباء الحياة الزوجية، قلة وعي أحد الزوجين أو كلهما فيما يتعلق بإدارة شؤون الأسرة، تدخل الأهل المستمر في الحياة الزوجية، ظروف الحياة في مرحلة ما قبل الزواج، انشغال أحد الزوجين أو كلهما وإهمال الحياة الأسرية، عدم تفاهم الزوجين وإدراكهما لاحتياجات الطرف الآخر.

كما هدفت دراسة شلبي (1990) بعنوان "الطلاق والتغير الاجتماعي في المجتمع السعودي: دراسة ميدانية في جدة" إلى دراسة العلاقة بين التغير الاجتماعي ومعدلات حدوث الطلاق؛ فسرعة التغير وازدياد وتيرته تعني ازدياد حالات الطلاق. وقد أجريت الدراسة على عينة صغيرة قوامها 107 مطلقات و31 مطلق بمدينة جدة باستخدام أداة المقابلة شبة المقننة. وتوصل الباحث إلى القول أنه من الخطأ الاعتقاد إن الطلاق يقع بسبب عامل واحد؛ ويرى أن جملة من الأسباب المتشابكة تظل مسؤولة عن الطلاق مثل خروج المرأة للعمل والتحول في بعض القيم التربوية والزوجية.

ومن خلال استعراض الدراسات السابقة، فإن الدراسة الحالية تتشابة مع هذه الدراسة في بعض الجوانب وتختلف في البعض الأخر. وفيما يلي أوجة الشبة والاختلاف بين هذه الدراسة والدراسات السالفة الذكر:

تتشابة الدراسة الحالية مع دراسة مؤسسة الزواج الهولندية Marriage Week Foundation (2013) التي ناقشت الآثار الاقتصادية والاجتماعية للطلاق على انقسام الأسرة في هولندا وذلك في التركيز على الآثار الاقتصادية والاجتماعية للزواج، بينما تختلف

الدراستين في بيئة الدراسة، فالدراسة الحالية تركز على البيئة السعودية، ولكن دراسة Marriage Week Foundation تم إجراؤها في هولندا.

ومن ناحية أخرى تختلف دراسة غزوي (2007) التي ناقشت الأسباب الاجتماعية والاقتصادية للطلاق في شمال الأردن عن الدراسة الحالية، حيث تركز الدراسة الحالية على التكلفة الاقتصادية والاجتماعية للطلاق في السعودية وليس مناقشة أسباب الطلاق. كما تختلف الدراسة الحالية عن دراسة Zineldin (2019) التي ناقشت تأثير الطلاق على الصحة الجسدية والعقلية، فالدراسة الحالية تركز على الآثار الاقتصادية للطلاق وليس فقط الآثار الاجتماعية والصحية. كما أن الدراسة الحالية تركز على البيئة السعودية وليس البيئة الأردنية أو السويدية.

تركز دراسة الشيعاني (2015) على ظاهرة الطلاق البائن في المملكة العربية السعودية، وتركز دراسة الحربي (2013) على العوامل الاجتماعية المرتبطة بظاهرة الطلاق بين المتزوجين حديثاً، وتركز دراسة كلاً من العمري (2009) والعقيل (2004) على دراسة ظاهرة الطلاق في المجتمع السعودي، وهذه الدراسات تتشابة جميعها مع الدراسة الحالية في أنها تتناول موضوع الطلاق في المملكة العربية السعودية، ولكن الدراسة الحالية تختلف عن هذه الدراسات في أنها تناقش التكلفة الاقتصادية والاجتماعية للطلاق وليس فقط بيان الأسباب أو الآثار الاجتماعية فقط دون الآثار الاقتصادية.

كما تتشابة الدراسة الحالية مع دراسة الرديعان (2008) التي ناقشت ظاهرة الطلاق ما قبل الزفاف، ودراسة الغذامي (2004) التي تناولت العوامل الدينية والاجتماعية والاقتصادية والنفسية المساعدة على استفحال ظاهرة الطلاق في المملكة، ودراسة شلبي (1990) التي تطرقت إلى الطلاق والتغير الاجتماعي في المجتمع السعودي، حيث أن هذه الدراسات تم إجرائها في المملكة العربية السعودية وتناولت الأسباب والعوامل الاجتماعية المؤثرة في الطلاق، ولكن الدراسة الحالية تتميز عن هذه الدراسات في مناقشة التكلفة الاقتصادية والاجتماعية للطلاق وليس فقط العوامل المؤثرة أو المسببة للطلاق.

وتعتبر الدراسة الحالية، حسب علم الباحث، هي الأولى من نوعها التي تدرس التكلفة الاقتصادية والاجتماعية للطلاق بالمملكة العربية السعودية. وبالتالي، فإن الدراسة الحالية تسعى لسد فجوة أكاديمية من خلال طرحها لموضوع لم يتم دراسته من قبل. ومن خلال الدراسات السابقة، استفاد الباحث في صياغة تساؤلات الدراسة وتحديد منهجية البحث.

3. منهجية الدراسة وإجراءاتها

3-1. منهج الدراسة

استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي من أجل تحقيق أهداف الدراسة الحالية والرد على تساؤلاتها. يعتبر هذا المنهج مظلة واسعة ومرنة قد تتضمن عددا من المناهج والأساليب الفرعية مثل المسوح الاجتماعية ودراسات الحالات والتطورية والميدانية وغيرها. إذ ان المنهج الوصفي يقوم على أساس "تحديد خصائص الظاهرة ووصف طبيعتها ونوعية العلاقة بين متغيراتها واسبابها واتجاهاتها وما الى ذلك من جوانب تدور حول سبر اغوار مشكلة او ظاهرة معينة والتعرف على حقيقتها في ارض الواقع" (مرسي، 2005: 96).

3-2. مجتمع وعينة الدراسة

تكون مجتمع الدراسة من جميع الموظفين العاملين بلجان التنمية الاجتماعية بمدينة الرياض. يبلغ عدد اللجان الاجتماعية التابعة لوزارة العمل والتنمية الاجتماعية بمدينة الرياض نحو (55) لجنة تنمية اجتماعية. تمثلت عينة البحث في (16) لجنة اجتماعية من مناطق الرياض الأربعة (شمال الرياض – جنوب الرياض – شرق الرياض – غرب الرياض)، حيث تم اختيار (4) لجان بصورة عشوائية من كل منطقة من المناطق الأربعة. وتمثلت عينة الدراسة في جميع الموظفين العاملين في الـ (16) لجنة والذي يبلغ عددهم ما يقرب من (104) موظف.

3-3. أداة جمع البيانات

استخدم الباحث أداة الاستبانة لتحقيق أهداف الدراسة والإجابة على التساؤلات المطروحة. تم بناء استبانة الدراسة من خلال الاعتماد على الدراسات السابقة وأدبيات البحث التي ناقشت ظاهرة الطلاق وأثارها. تم توزيع الاستبانة على جميع أفراد عينة الدراسة البالغة (104) عن طريق الباحث نفسه، وتم استرداد (81) استبانة، وكانت عدد الاستبانات الصحيحة والصالحة للتحليل هي (76) استبانة. تكونت الاستبانة من جزئين رئيسيين على النحو التالي:

الجزء الأول :وهو عبارة عن المعلومات الشخصية لأفراد عينة الدراسة: (العمر – الجنس – المؤهل العلمي – عدد سنوات الخبرة)

الجزء الثاني: ويتناول التكلفة الاقتصادية والاجتماعية للطلاق. ويتكون هذا الجزء من أربعة محاور فرعية هي (العوامل التي ساهمت في تفشي ظاهرة الطلاق (12 عبارة)، الآثار الاجتماعية للطلاق (8 عبارات)، الآثار الاقتصادية للطلاق (8 عبارات) وسبل الحد من ظاهرة الطلاق (8 عبارات).

وقد تم اعتماد مقياس ليكرت الخماسي للإجابة على الفقرا ت، وكانت الإجابات على كل فقرة مكونة من 5 إجابات حيث الدرجة "5" تعني "موافق بشدة" والدرجة "1" تعني "غير موافق على الإطلاق".

3-4. صدق وثبات الاستبانة

يقصد بصدق الاستبانة أن تقيس أسئلة الاستبانة ما وضعت لقياسه، وقام الباحث بالتأكد من صدق الاستبانة عن طريق صدق المحكمين. حيث عرض الباحث الاستبانة على مجموعة من المحكمين، وقد استجاب الباحث لآراء المحكمين وقام بإجراء ما يلزم من حذف وتعديل في ضوء المقترحات المقدمة.

يقصد بثبات الاستبانة أن تعطي هذه الاستبانة نفس النتيجة لو تم إعادة الاستبانة أكثر من مرة تحت نفس الظروف والشروط، أو بعبارة أخرى أن ثبات الاستبانة يعني الاستقرار في نتائج الاستبانة وعدم تغييرها بشكل كبير فيما لو تم إعادة توزيعها على أفراد العينة عدة مرات خلال فترات زمنية معينة. وقد تحقق الباحث من ثبات استبانة الدراسة من خلال معامل ألفا كرونباخ. استخدم الباحث طريقة ألفا كرونباخ لقياس ثبات الاستبانة، وتراوحت قيم معاملات الثبات بين (0.744) و (0.874)، وهي جميعها قيم مرتفعة تدل على ثبات الاستبانة.

3-5. أساليب المعالجة الإحصائية

للإجابة على تساؤلات الدراسة فقد تمت المعالجة الإحصائية للبيانات التي تم جمعها من خلال الاستبيان باستخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) وتم استخدام التوزيع التكراري والنسب المئوية، والأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية، الوزن النسبي لقياس نسبة تمثيل كل فقرة من إجمالي الفقرات، إختبار مربع كاي χ^2 (Chi-square) لتوضيح الفروق ذات الدلالة احصائية بين الفقرات.

4. نتائج الدراسة ومناقشتها

4-1. وصف خصائص عينة الدراسة

تم تحليل بيانات القسم الأول للاستبانة والذي يشمل البيانات العامة والشخصية لأفراد العينة كما يلي:

1. الجنس

جدول رقم (1). توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الجنس

الجنس	التكرار	النسبة المئوية
ذكر	34	%44.7
أنثي	42	%55.3
المجموع	76	%100

يتبين من الجدول أن توزيع أفراد العينة حسب الجنس جاء كالتالي، بلغت نسبة الذكور (44.7%)، أي أن نسبة الذكور أقل من نسبة الإناث، وبلغت عينة الدراسة من الإناث نحو (55.3%)، أي أن أكثر من نصف عينة الدراسة كان من الإناث.

2. العمر

جدول رقم (2). توزيع أفراد عينة الدراسة حسب العمر

العمر	التكرار	النسبة المئوية
أقل من (25 سنة)	10	%13
من (25) الى أقل من (35) سنة	24	%31.5
من (35) الى أقل من (45) سنة	21	%27.6

العمر	التكرار	النسبة المئوية
(45) سنة فأكثر	21	%27.6
المجموع	76	%100

يتبين من الجدول أن توزيع أفراد العينة حسب العمر جاء كالتالي، بلغت نسبة أفراد العينة أقل من 25 سنة نحو (13%) أي أن هناك نسبة قليلة من من أفراد العينة أقل من 25 سنة. وبلغت نسبة ممن هم أعمارهم من (25) الى أقل من (35) سنة نحو 31.5% من إجمالي عدد أفراد عينة الدراسة وهم يشكلون نحو ثلث أفراد عينة الدراسة، وبلغت نسبة ممن هم أعمارهم من (35) الى أقل من (45) سنة نحو 27.6% من إجمالي عدد أفراد عينة الدراسة وهم يشكلون أقل من ثلث عينة الدراسة، وبلغت نسبة ممن هم أعمارهم أكثر من (45) سنة نحو 27.6% من إجمالي عدد أفراد عينة الدراسة.

3. عدد سنوات الخبرة

جدول رقم (3). توزيع أفراد عينة الدراسة حسب عدد سنوات الخبرة

عدد سنوات الخبرة	التكرار	النسبة المئوية
من (1) إلى (3) سنوات	39	%51
من (3) إلى (7) سنوات	25	%32.8
من (7) إلى (10) سنوات	2	%2.6
أكثر من (10) سنوات	10	%13
المجموع	76	%100

يتبين من الجدول أن توزيع أفراد العينة حسب عدد سنوات الخبرة جاء كالتالي، بلغت نسبة أفراد العينة ذوي عدد سنوات خبرة من (1) إلى (3) سنوات نحو (51%) وهم يمثلون غالبية عينة الدراسة، وبلغت نسبة أفراد عينة الدراسة ذوي عدد سنوات خبرة من (3) إلى (7) سنوات نحو (32.8%)، وبلغت نسبة أفراد عينة الدراسة ذوي عدد سنوات خبرة من (7) إلى (10) سنوات نحو (2.6%)، وبلغت نسبة أفراد عينة الدراسة ذوي عدد سنوات خبرة أكثر من (10) سنوات نحو (13%).

4. المؤهل العلمي

جدول رقم (4). توزيع أفراد عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	التكرار	النسبة المئوية
ماجيستير	9	%11.8
ثانوي	28	%36.8
أخرى	4	%5.26
بكالوريوس	35	%46
المجموع	76	%100

يتبين من الجدول أن توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي جاء كالتالي: بلغت نسبة أفراد العينة التي تحمل شهادة الماجيستير (11.8%). وبلغت نسبة أفراد العينة التي تحمل الشهادة الثانوية (36.8%)، وبلغت نسبة أفراد العينة التي تحمل شهادات أخرى نحو (5.26%)، وبلغت نسبة أفراد العينة التي تحمل شهادة البكالوريوس (46%).

2-4. النتائج الخاصة بأهداف الدراسة

فيما يلي النتائج الخاصة بأهداف الدراسة وذلك بناءاً على البيانات التي تم جمعها من الاستبانات:

أ- العوامل التي ساهمت في تفشي ظاهرة الطلاق في السنوات الأخيرة

جدول رقم (5). العوامل التي ساهمت في تفشي ظاهرة الطلاق في السنوات الأخيرة

الفقرات	المتوسط الحسابي	الوزن النسبي	مربع كاي χ^2	درجات الحرية	مستوى الدلالة
الخيانة الزوجية	4.31	77.23	6.020	2	0.003
وسائل التواصل الاجتماعي والتقنيات الحديثة	4.23	77.44	3.547	2	0.001
الأعباء المالية والاقتصادية للمعيشة	4.04	74.23	13.683	2	0.000

الفقرات	المتوسط الحسابي	الوزن النسبي	مربع كاي χ^2	درجات الحرية	مستوي الدلالة
غياب الوعي والثقافي الأسرية	4.01	74.23	**21.658	2	0.002
جهل أحد الزوجين أو كلاهما بالأمور الجنسية	3.89	70.36	11.989*	2	0.030
التدخل المفرط للأهل في الحياة الزوجية	3.66	74.23	13.683	2	0.003
عدم اختيار الشريك المناسب	4.66	74.23	**21.658	2	0.000
الانفتاح الثقافي للمرأة نتيجة خروجها للعمل	4.02	67.02	9.008	2	0.005
ضعف الوازع الديني لدى كثير من الأزواج	3.91	77.22	6.021	2	0.000
الزواج المبكر	3.19	77.24	3.547	2	0.000
قصر فترة الخطوبة أو طولها	3.21	73.33	0.069**	2	0.004
سوء المعاملة الزوجية (مثل العنف وغياب الاحترام والثقة)	3.78	74.11	3.594**	2	0.000
المتوسط الحسابي الكلي	3.91				

* عند مستوي دلالة إحصائية أقل من (0.05) ** عند مستوي دلالة إحصائية أقل من (0.01)

المصدر: (عمل الباحث الميداني، 2023)

يتبين من الجدول السابق أن تقدير عينة الدراسة كان مرتفعاً لجميع فقرات محور (**العوامل التي ساهمت في تفشي ظاهرة الطلاق في السنوات الأخيرة**)، حيث بلغ المتوسط الحسابي الكلي لفقرات المحور (3.91) وهو متوسط حسابي مرتفع يدل على موافقة عينة الدراسة على فقرات المحور (بدرجة موافقة مرتفعة).

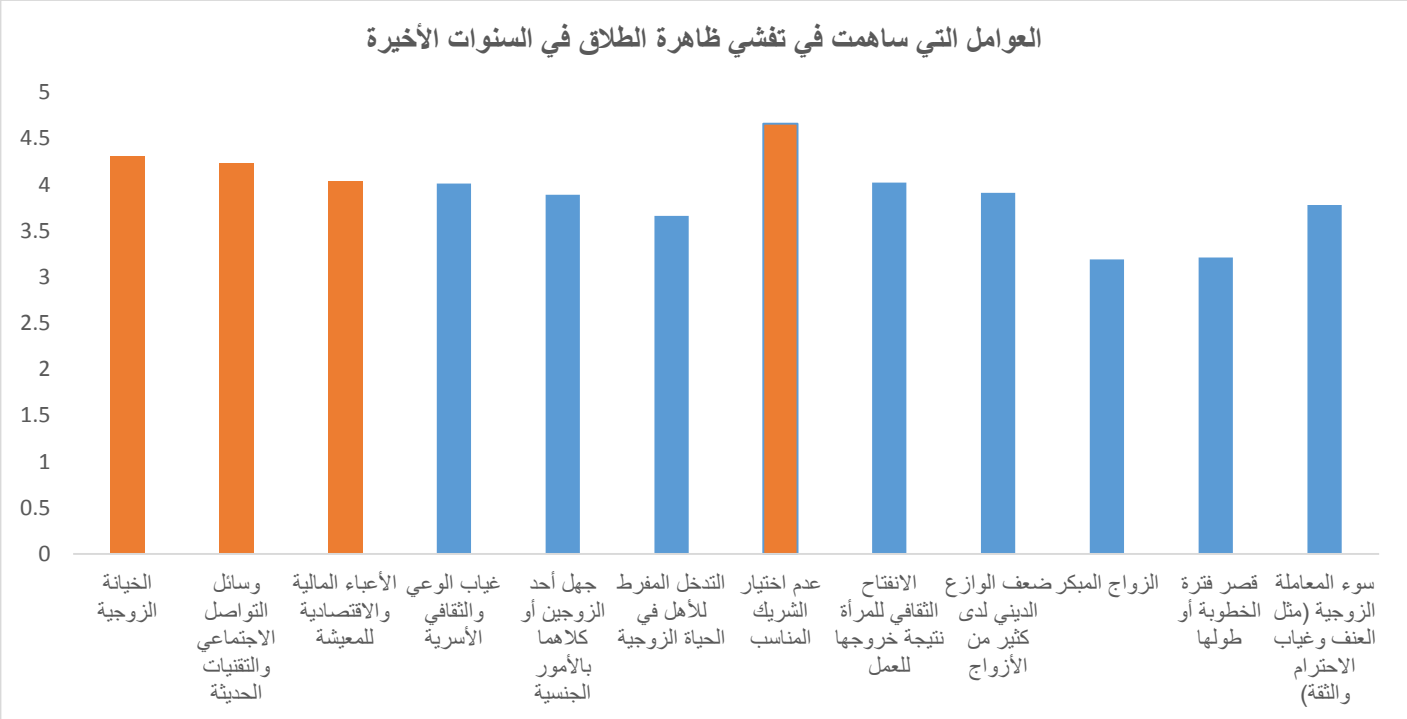

الشكل رقم (ج). العوامل التي ساهمت في تفشي ظاهرة الطلاق في السنوات الأخيرة. المصدر: (عمل الباحث الميداني، 2023)

ويتبين من الجدول رقم (5) والشكل رقم (ج) أن أكثر العوامل التي ساهمت في تفشي ظاهرة الطلاق في السنوات الأخيرة من وجهة نظر العاملين بلجان التنمية الاجتماعية بمدينة الرياض هي: عدم اختيار الشريك المناسب، الخيانة الزوجية، وسائل التواصل الاجتماعي الحديثة، الأعباء المالية والاقتصادية للمعيشة، الانفتاح الثقافي للمرأة نتيجة خروجها للعمل، على التوالي. كما تبين أن غياب الوعي والثقافة الأسرية، ضعف الوازع الديني لدى كثير من الأزواج، جهل أحد الزوجين أو كلاهما بالأمور الجنسية، سوء المعاملة الزوجية (مثل العنف وغياب الاحترام والثقة)، التدخل المفرط للأهل في الحياة الزوجية، قصر فترة الخطوبة أو طولها والزواج المبكر هي جميعها عوامل ساهمت في تفشي ظاهرة الطلاق من وجهة نظر عينة الدراسة. وتتفق نتائج هذه الدراسة مع نتائج دراسة الشيعاني (2015) ودراسة الحربي (2013) التي توصلت إلى أن عدم الكفاءة في الزواج وسوء الاختيار وتزايد الأعباء المعيشية هي أبرز العوامل

المؤدية للطلاق في العصر الحديث. كما تتفق نتائج هذه الدراسة مع نتائج دراسة Zieneldin (2007) التي توصلت إلى أن المشكلات الجنسية والعاطفية تعد من الأمور الرئيسية المسببة للطلاق.

ويمكن عزو ارتفاع نسبة الطلاق في مدينة الرياض عن غيرها من مدن المملكة إلى ارتفاع نسب توظيف النساء وكذلك ارتفاع مستوى استخدام التقنية والوصول إلى الإنترنت وخاصة وسائل التواصل الاجتماعي. ومن الأسباب المساهمة في الطلاق كما يرى الرميح استقلالية المرأة اقتصادياً، خصوصاً بعد تمكينها وحصولها على حقوقها وحريتها، فأصبح لديها وظيفة ودخل ثابت يمكنها من العيش من دون الحاجة إلى الرجل، وليست مضطرة إلى تحمل علاقة زوجية لا تلبي رغباتها النفسية والعاطفية، مما جعل القرار أكثر سهولة. التقنية الحديثة، من إنترنت وأجهزة ذكية ووسائل ووسائط التواصل الاجتماعي وغرف المحادثة وغيرها، هي السبب المحوري، حيث تسببت وبشكل كبير جداً في تنامي حالة الشك والاتهام والريبة بين الزوجين، مما جعل الطلاق في كثير من الأحيان، أحد الحلول التي يُقدم عليها أحد الطرفين.

ويرى الباحث أن العوامل التي تؤثر على الطلاق عديدة ومنها: الاختيار الزواجي، وتدخلات الأهل، والعنف، والمشكلات الزوجية، وسوء العشرة، إهمال أحد الزوجين لحقوق الآخر، البرود العاطفي، وأن العوامل التقنية تؤثر على العلاقات الأسرية، وزيادة المشكلات الأسرية، وأن الطلاق يؤثر سلبياً على أفراد الأسرة تأثيراً سلبياً من الناحية الاجتماعية، والنفسية، والاقتصادية.

ب- التكلفة الاجتماعية للطلاق

جدول رقم (6). التكلفة الاجتماعية للطلاق

الفقرات	المتوسط الحسابي	الوزن النسبي	مربع كاي χ^2	درجات الحرية	مستوى الدلالة
تفكك الأسرة وتشرد الأولاد	4.51	74.11	*11.354	2	0.034
نشوب المشاجرات والمشحانات وزيادة عدم الاستقرار	3.77	77.23	6.020	2	0.000
تفشي الجريمة والرزيلة في المجتمع	4.15	71.66	*16.861	2	0.005
سوء العلاقات الاجتماعية مع المحيطين	4.12	77.44	2.327	2	0.000
النظرة السلبية للمرأة المطلقة	3.44	78.33	2.075	2	0.001
انتشار زواج المسيار لرجال متزوجين مما يهدد الزواج القائم	3.99	71.66	*16.861	2	0.005
إصابة المطلقة بالكثير من الأمراض النفسية (الوحدة والاحباط)	3.99	77.23	6.020	2	0.000
تدني التحصيل العلمي للأولاد	3.87	78.23	*16.391	2	0.012
المتوسط الحسابي الكلي	3.98				

* عند مستوى دلالة إحصائية أقل من (0.05) ** عند مستوى دلالة إحصائية أقل من (0.01)

المصدر: (عمل الباحث الميداني، 2023)

يتبين من الجدول السابق أن تقدير عينة الدراسة كان مرتفعاً لجميع فقرات محور (التكلفة الاجتماعية للطلاق)، حيث بلغ المتوسط الحسابي الكلي لفقرات المحور (3.98) وهو متوسط حسابي مرتفع يدل على موافقة عينة الدراسة على فقرات المحور (بدرجة موافقة مرتفعة). كما أن جميع فقرات المحور كان لها دلالة إحصائية.

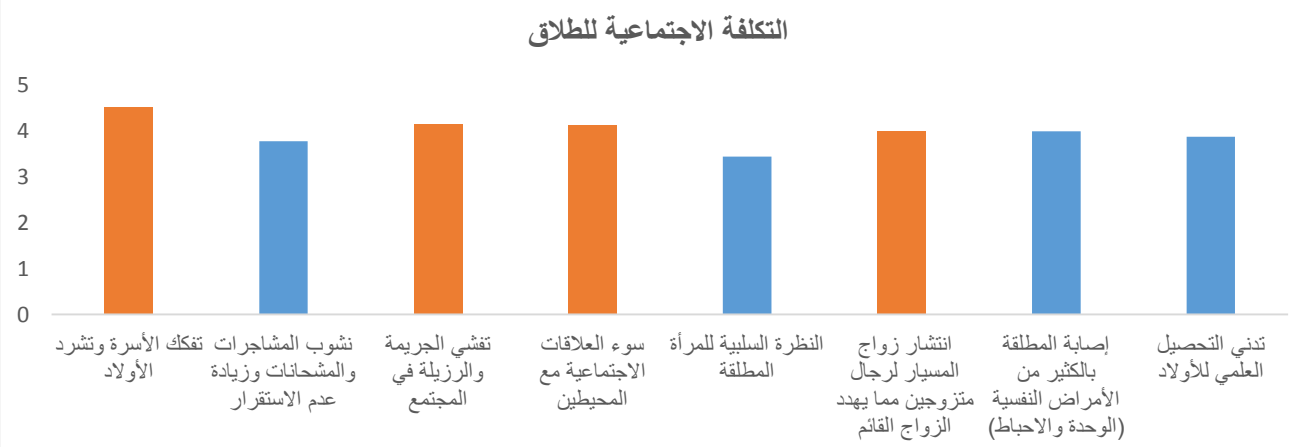

الشكل رقم (د). التكلفة الاجتماعية للطلاق. المصدر: (عمل الباحث الميداني، 2023)

ويتبين من الجدول رقم (6) والشكل رقم (د) أن أكثر الجوانب المتعلقة بالتكلفة الاجتماعية للطلاق من وجهة نظر العاملين بلجان التنمية الاجتماعية بمدينة الرياض هي: تفكك الأسرة وتشرد الأولاد، تفشي الجريمة والرزيلة في المجتمع، سوء العلاقات الاجتماعية مع المحيطين، انتشار زواج المسيار لرجال متزوجين مما يهدد الزواج القائم، على التوالي. كما تبين أن إصابة المطلقة بالكثير من الأمراض النفسية كالوحدة والإحباط، تدني التحصيل العلمي للأولاد، نشوب المشاجرات والمشحانات وزيادة عدم الاستقرار النظرة السلبية للمرأة المطلقة هي تبعات اجتماعية رئيسية للطلاق. وتتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسة غزوي (2007) والتي أكدت على أن انهيار الأسرة وتشرد الأولاد وارتفاع معدلات الجريمة والإدمان والانحراف هي ابرز الآثار الاجتماعية للطلاق. كما تتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسة الرديعان (2008) في أن الطلاق يتسبب في سوء العلاقات بين أهل الزوجين ويتسبب في انخفاض حظوظ الزواج للمرأة والنظرة السلبية نحوها.

ج- التكلفة الاقتصادية للطلاق

جدول رقم (7). التكلفة الاقتصادية للطلاق

الفقرات	المتوسط الحسابي	الوزن النسبي	مربع كاي χ^2	درجات الحرية	مستوى الدلالة
فقدان العائل والمصدر المالي	4.63	76.98	**6.050	2	20.00
زيادة الأعباء المالية على المرأة المطلقة	4.52	77.11	**9.501	2	0.000
زيادة الأعباء المالية على الرجل (حضانة ونفقة ومؤخر)	4.31	70.36	*11.989	2	0.024
زيادة فقر المرأة وأسرتها	3.87	74.23	13.683	2	0.000
زيادة أعداد المستفيدات من مخصصات الضمان الاجتماعي	4.18	67.02	9.008	2	030.0
زيادة المساعدات والمعاشات الاجتماعية	4.22	76.98	**6.050	2	0.000
زيادة أعباء الدولة في تحمل أموال طائلة من جراء عملية الطلاق	4.40	75.19	**14.354	2	010.0
إهدار الوقت والجهد والمال في إتمام إجراءات الطلاق	194.	77.23	6.020	2	0.000
المتوسط الحسابي الكلي	4.29				

* عند مستوي دلالة إحصائية أقل من (0.05) ** عند مستوي دلالة إحصائية أقل من (0.01)

المصدر: (عمل الباحث الميداني، 2023)

يتبين من الجدول السابق أن تقدير عينة الدراسة كان مرتفعاً جداً لجميع فقرات محور (**التكلفة الاقتصادية للطلاق**)، حيث بلغ المتوسط الحسابي الكلي لفقرات المحور (4.29) وهو متوسط حسابي مرتفع يدل على موافقة عينة الدراسة على فقرات المحور (بدرجة موافقة مرتفعة جداً). كما أن جميع فقرات المحور كان لها دلالة إحصائية.

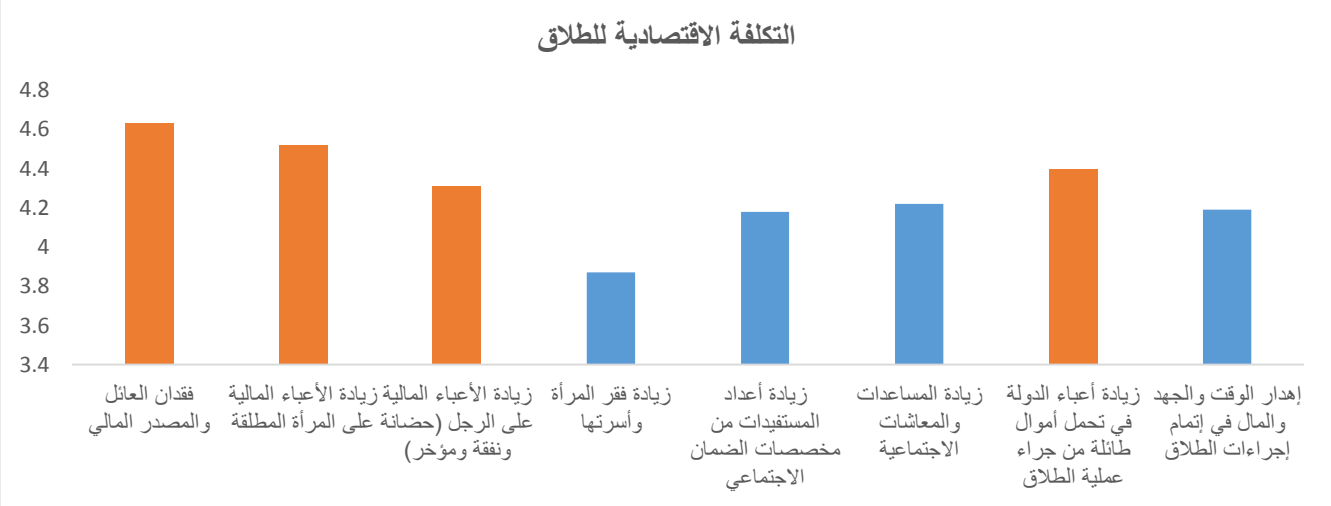

الشكل رقم (هـ). التكلفة الاقتصادية للطلاق. المصدر: (عمل الباحث الميداني، 2023)

ويتبين من الجدول رقم (7) والشكل رقم (هـ) أن أكثر الجوانب المتعلقة بالتكلفة الاقتصادية للطلاق من وجهة نظر العاملين بلجان التنمية الاجتماعية بمدينة الرياض هي: فقدان العائل والمصدر المالي، زيادة الأعباء المالية على المرأة المطلقة، زيادة أعباء الدولة في تحمل أموال طائلة من جراء عملية الطلاق، زيادة الأعباء المالية على الرجل، على التوالي. كما تبين أن زيادة المساعدات والمعاشات الاجتماعية، إهدار الوقت والجهد والمال في إتمام إجراءات الطلاق، زيادة أعداد المستفيدات من مخصصات الضمان الاجتماعي وزيادة فقر المرأة وأسرتها هي تبعات اقتصادية رئيسية للطلاق. وتتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسة مؤسسة الزواج الهولندية (2013) في أن الطلاق له تبعات اقتصادية تتمثل في زيادة العب المالي وصعوبة الوضع الاقتصادي للمطلقة. كما تتفق نتائج هذه الدراسة مع نتائج دراسات كلاً من العقيل (2004) والغذامي (2004) وشلبي (1990) والتي توصلت إلى أن الآثار الاقتصادية للطلاق تتمثل في زيادة التكاليف المعيشية سواء على الرجل المطلق أو المرأة المطلقة وأنها تتسبب في إهدار المال العام.

ويرى الباحث أن التكلفة الاقتصادية للطلاق والتي تنقسم إلي تكاليف مباشرة وتكاليف غير مباشرة أما التكاليف المباشرة فهي التي تتمثل في المبالغ والأموال التي تتكبدها الخزانة العامة للدولة أثناء وبعد نظر الدعاوى القضائية المتعلقة بالطلاق أو المترتبة علي حالات الطلاق والتي تتمثل في تكاليف المحاكم التي تنظر هذه القضايا والتي تشمل مرتبات وكلاء النيابة والقضاة وسكرتارية النيابة والمحاكم وموظفي النيابة العامة والمحاكم والمستشارين الاجتماعين والخبراء. في معظم الحالات يمثل الطلاق تدميرا لحياة الوالدين و لحياة الأبناء أيضا،و التأثير الأكبر يكون على الأولاد و نفسيتهم لما يشعرون به من حيرة حول ما حدث بين الوالدين،فذلك له تأثير نفسي و سلوكي و من الممكن أن يؤدي إلى أمراض عضوية و عقلية نتيجة فقدان أحد الوالدين بسبب الطلاق وله تأثير على الدراسة والعلاقات الاجتماعية والصداقات مع الآخرين وكثرة الخلافات.

د- سبل الحد من ظاهرة الطلاق

جدول رقم (8). سبل الحد من ظاهرة الطلاق

الفقرات	المتوسط الحسابي	الوزن النسبي	مربع كاي χ^2	درجات الحرية	مستوي الدلالة
زيادة البرامج التأهيلية للمقبلين على الزواج	4.23	77.44	3.547	2	0.000
غرس الثقافة الأسرية منذ الصغر	4.04	74.23	13.683	2	0.003
حسن اختيار الشريك ثقافياً ومادياً واجتماعياً	4.22	75.23	15.861**	2	0.000
نشر الوعي المجتمعي بعواقب الطلاق وأضراره	3.47	76.02	12.384**	2	0.000
تسهيل وتيسير الأمور والطلبات المادية للمقبلين على الزواج	4.02	79.22	9.006**	2	0.001
نشر الثقافة الجنسية الإسلامية والتوعية بأهميتها	4.21	77.21	*21.756	2	0.022
توعية أفراد الأسرة على أهمية استقلال أبنائهم بعد الزواج	3.98	78.23	*16.391	2	0.012
الاستفادة من دور العائلة والأصدقاء	3.45	77.11	**9.501	2	0.000
المتوسط الحسابي الكلي			3.95		

* عند مستوي دلالة إحصائية أقل من (0.05) ** عند مستوي دلالة إحصائية أقل من (0.01)

المصدر: (عمل الباحث الميداني، 2023)

يتبين من الجدول السابق أن تقدير عينة الدراسة كان مرتفعاً لجميع فقرات محور (**سبل الحد من ظاهرة الطلاق**)، حيث بلغ المتوسط الحسابي الكلي لفقرات المحور (395) وهو متوسط حسابي مرتفع يدل على موافقة عينة الدراسة على فقرات المحور (بدرجة موافقة مرتفعة). كما أن جميع فقرات المحور كان لها دلالة إحصائية.

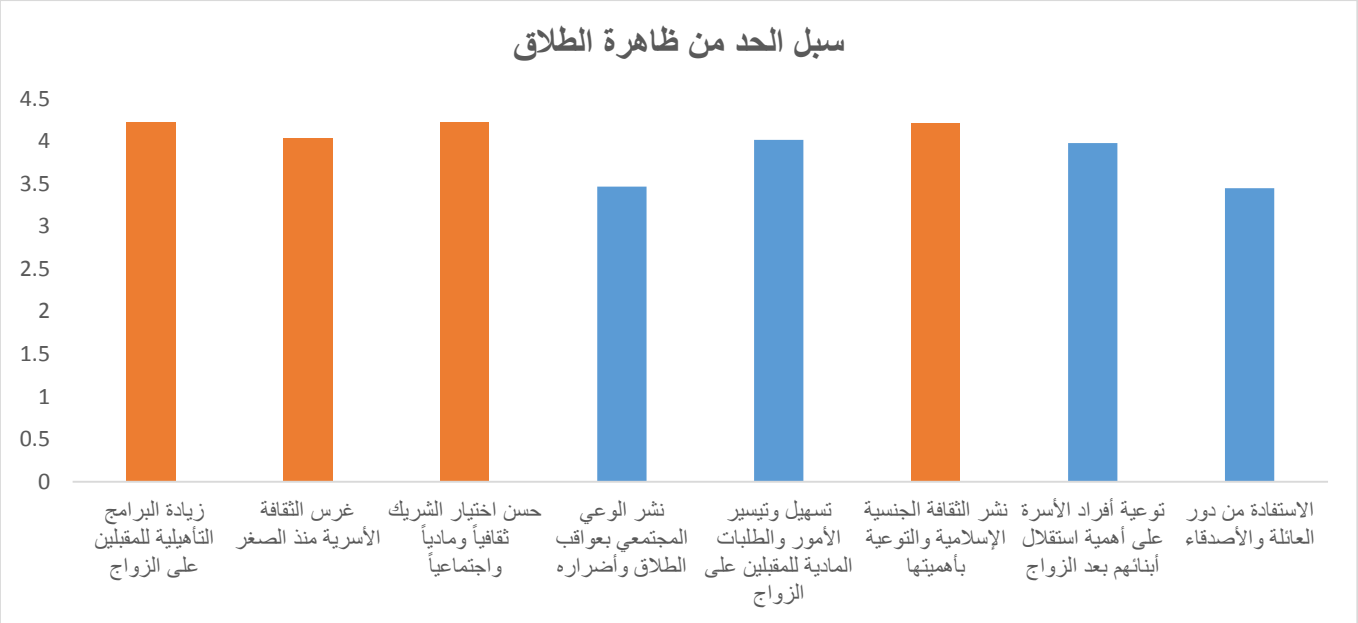

الشكل رقم (و). سبل الحد من ظاهرة الطلاق. المصدر: (عمل الباحث الميداني، 2023)

ويتبين من الجدول رقم (8) والشكل رقم (و) أن أكثر السبل فاعلية للحد من ظاهرة الطلاق من وجهة نظر العاملين بلجان التنمية الاجتماعية بمدينة الرياض هي: زيادة البرامج التأهيلية للمقبلين على الزواج، حسن اختيار الشريك ثقافياً ومادياً واجتماعياً، نشر الثقافة الجنسية الإسلامية والتوعية بأهميتها، غرس الثقافة الأسرية منذ الصغر، على التوالي. كما بينت نتائج الدراسة أن تسهيل وتيسير الأمور والطلبات المادية للمقبلين على الزواج، توعية أفراد الأسرة على أهمية استقلال أبنائهم بعد الزواج، نشر الوعي المجتمعي بعواقب الطلاق وأضراره و الاستفادة من دور العائلة والأصدقاء هي وسائل مؤثرة في الحد من ظاهرة الطلاق. وتتفق نتائج هذه الدراسة مع نتائج دراسة الشيعاني (2015) و دراسة العمري (2009) التي أكدت على دور الدورات التأهيلية والاستشارات الأسرية في الحد من ظاهرة الطلاق. كما تتفق نتائج هذه الدراسة مع نتائج دراسة الرديعان (2008) التي توصلت إلى ضرورة تنمية الوعي المجتمعي بأضرار الطلاق والتأكيد على اتباع المعايير الإسلامية في اختيار شريك الحياة.

ويرى الباحث أن من أهم طرق الحد من الطلاق تفعيل دور مراكز الإرشاد الأسري في الوقاية من الطلاق، من خلال برامج إرشادية، ضرورة إعداد دورات تدريبية في مراكز الإرشاد الأسري للتصدي لمشكلات سوء التوافق الزواجي، إنشاء وتفعيل مراكز ووحدات الاستشارات الأسرية على فض النزاعات التي قد تنشأ بين الزوجين، إقامة دورات تأهيلية تثقيفية تربوية لتنمية القدرة على الاختيار الزواجي، والعلاج الأسري، والعائلي.

5. الاستنتاجات

بناء على ما تم التوصل إليه من نتائج، يمكن الخروج بالاستنتاجات التالية:

1. أكثر العوامل التي ساهمت في تفشي ظاهرة الطلاق في السنوات الأخيرة من وجهة نظر العاملين بلجان التنمية الاجتماعية بمدينة الرياض هي: عدم اختيار الشريك المناسب، الخيانة الزوجية، وسائل التواصل الاجتماعي الحديثة، الأعباء المالية والاقتصادية للمعيشة والانفتاح الثقافي للمرأة نتيجة خروجها للعمل.
2. أكثر الجوانب المتعلقة بالتكلفة الاجتماعية للطلاق من وجهة نظر العاملين بلجان التنمية الاجتماعية بمدينة الرياض هي: تفكك الأسرة وتشرد الأولاد، تفشي الجريمة والرزيلة في المجتمع، سوء العلاقات الاجتماعية مع المحيطين وانتشار زواج المسيار لرجال متزوجين مما يهدد الزواج القائم.
3. أكثر الجوانب المتعلقة بالتكلفة الاقتصادية للطلاق من وجهة نظر العاملين بلجان التنمية الاجتماعية بمدينة الرياض هي: فقدان العائل والمصدر المالي، زيادة الأعباء المالية على المرأة المطلقة، زيادة أعباء الدولة في تحمل أموال طائلة من جراء عملية الطلاق وزيادة الأعباء المالية على الرجل.
4. أكثر السبل فاعلية للحد من ظاهرة الطلاق من وجهة نظر العاملين بلجان التنمية الاجتماعية بمدينة الرياض هي: زيادة البرامج التأهيلية للمقبلين على الزواج، حسن اختيار الشريك ثقافياً ومادياً واجتماعياً، نشر الثقافة الجنسية الإسلامية والتوعية بأهميتها وغرس الثقافة الأسرية منذ الصغر.

6. التوصيات

بناء على نتائج الدراسة، يوصي الباحث بما يلي:

1. إنشاء مكاتب استشارية للحد من الطلاق في المجتمع السعودي ودراسة حالاتها من قبل المتخصصين الاجتماعيين والنفسيين، حيث إن إنشاء هذه المكاتب تساعد في حماية التوافق بين الزوجين وإن كان من الأفضل إتاحة هذه المكاتب الاستشارية للراغبين في الزواج وبشكل إجباري حيث لا يتم إجراء عقد النكاح قبل التأكد من حسم الاختبار الزوجين لضمان حياة زوجية أكثر استقراراً وتوافقاً.
2. إنشاء ما يسمى بعيادات الأسرة في الأحياء عبر تأهيل أطباء الأسرة والمجتمع تضم متخصصين في علم النفس والاجتماع والتربية للتعامل مع المشكلات الأسرية برؤية وتخصص.
3. إدراج قضية الطلاق ضمن المناهج التعليمية والتربوية بصورة أكثر اهتماماً توضح مدى خطورة الطلاق وآثاره السلبية على الفرد والأسرة والمجتمع.
4. وضع سياسة وطنية متكاملة تكفل في معالجة الأسباب والدوافع المؤدية إلى الطلاق في المجتمع.
5. عقد المؤتمرات العلمية والندوات التنويرية وورش العمل التوعوية التي تتناول سبل معالجة هذه الظاهرة (الطلاق) والعمل على رفع سقف الوعي الأسري وتأصيل مبدأ الحوار في الأسرة.
6. ضرورة قيام المؤسسات الدينية ومنابرها الإعلامية بالدور الإرشادي والتوعوي بخطورة وآثار الطلاق على البناء الأسري والمجتمع وتوعية أفراد المجتمع حول مخاطر الطلاق وأهمية المحافظة على رابط الزوج واستقراره.
7. إجراءا بعض التعديلات على منهج التربية الأسرية المقرر بالتعليم العام حالياً، بحيث يتضمن توضيح أسس الحياة الزوجية وتكوين الأسرة منذ اختيار شريك الحياة والخطوبة وانتهاءً بالواجبات والحقوق الزوجية حتى تكون لهما فكرة واضحة عن الزواج تساعدهم على بناء أسر سليمة.

المراجع

المراجع العربية

- البياتي، محمد عبد الغفور (2011). «القواعد الفقهية وأثرها في أحكام الطلاق في الفقه والقضاء والقانون»، دار الكتب العلمية: بيروت.
- جانم، جميل فخري (2008). «التدابير الشرعية للحد من الطلاق التعسفي في الفقه والقانون»، دار الحامد: عمان.
- جمعية المودة للتنمية الأسرية (2017). «الآثار الاجتماعية للطلاق وسبل علاجها من قِبَل الدولة من وجهة نظر المختصين». تقرير استطلاعي. جدة، المملكة العربية السعودية.
- الجنابي، عائدة سالم (1983). «المتغيرات الاجتماعية والثقافية لظاهرة الطلاق- دراسة ميدانية لظاهرة الطلاق في مدينة بغداد»، دار الحرية للطباعة: بغداد.
- الحربي، يوسف بن نهير (2013). «العوامل الاجتماعية المرتبطة بظاهرة الطلاق بين المتزوجين حديثاً: دراسة ميدانية في مدينة الرياض»، رسالة ماجيستير، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.
- الحناوي، حمدي وشعرواي، سلوى (2009). «التكاليف الاقتصادية والنفسية للطلاق»، مؤسسة مركز قضايا المرأة المصرية: القاهرة.
- الحوشاني، فهد (2019). «ارتفاع نسب الطلاق في المملكة. صحيفة الجزيرة الالكترونية». http://www.al-jazirah.com/2019/20191104/ar5.htm
- الدوس، خالد (2018). «ظاهرة الطلاق في المجتمع السعودي: أسبابها وسبل معالجتها».http://www.al-jazirah.com/2018/20180731/rj2.htm
- الرديعان، خالد بن عمر (2008). «ظاهرة الطلاق ما قبل الزفاف، أسبابه وسمات المطلقين»، مركز بحوث كلية الآداب، كلية الآداب، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية.
- السبعاوي، هناء جاسم (2013). «الطلاق وأسبابه في مدينة الموصل- دراسة تحليلية» مجلة إضاءات موصلية (74)، 3 -12.
- السريحي، حنان مساعد (2006). «ثقافة العولمة وأثرها على ظاهرة الطلاق الوجداني في مصر والسعودية»، رسالة ماجيستير، جامعة عين شمس، مصر.
- سليمان، سناء محمد (2012). «الطلاق بين الإباحة والصبر والخطر والغدر»، عالم الكتب: القاهرة.
- شلبي، ثروت محمد (1990). «الطلاق والتغير الاجتماعي في المجتمع السعودي: دراسة ميدانية في مدينة جدة»، دار المجمع العلمي: جدة.

- الشيعاني، محمد بن حسين (2015). «ظاهرة الطلاق البائن في المملكة العربية السعودية: دراسة ميدانية في مكة المكرمة»، رسالة دكتوراة، جامعة ملايا، ماليزيا.
- الصالح، خالد أحمد (2009). «خلاف الفقهاء في وقوع الطلاق الثلاث وطلاق المدهوش والغضبان مجلة كلية التربية» (2)، 216 – 223.
- طاشكندي، خالد عباس (2019). «ربع مليون مطلقة. صحيفة عكاظ السعودية».https://www.okaz.com.sa/articles/na/1717061
- عبد الفتاح، إسماعيل (2011). «المرأة العربية ومشكلاتها الاجتماعية»، العربي للنشر والتوزيع: القاهرة.
- العبدلي، منى (2019). «%60 ارتفاع الطلاق خلال السنة الأولى من الزواج». صحيفة الوطن. https://www.alwatan.com.sa/article
- العقيل، سليمان (2004). «ظاهرة الطلاق في المجتمع السعودي»، وزارة الشؤون الاجتماعية: الرياض.
- العمري، سلمان محمد (2009). «ظاهرة الطلاق في المجتمع السعودي: دراسة تشخيصية»، رسالة ماجيستير، جامعة الملك سعود، الرياض.
- غانم، محمد حسن (2014). «الطلاق بين المحنة والمنحة»، مكتبة الأنجلو المصرية: القاهرة.
- الغذامي، موضي محمد (2004). «العوامل الدينية والاجتماعية والاقتصادية والنفسية المساعدة في استفحال ظاهرة الطلاق في المملكة»، ورقة عمل مقدمة في ندوة ظاهرة الطلاق في المجتمع السعودي، مركز البحوث والدراسات الجامعية للبنات بجامعة الملك سعود، الرياض.
- غزوي، فهمي سليم (2007). «الأسباب الاجتماعية والاقتصادية للطلاق في شمال الأردن: دراسة ميدانية في محافظة اربد مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية» (34)، 68 – 83.
- كيوبوست (2019). «نزيف الطلاق يهدد العالم العربي». https://www.qposts.com
- مرسي، السيد (2005). «مناهج البحث العلمي»، دارالنشر العربي: بيروت.
- المزوري، أردون مصطفى (2017). «أساليب الوقاية من الالتجاء إلى الطلاق من منظور الشريعة الإسلامية»، دار الكتب العلمية: بيروت.
- المطوع، جاسم (2012). «منهج الثقافة الزوجية (الطلاق)» ، سيبويه للطباعة والنشر والتوزيع: جدة.
- موقع العربية (2019). «ربع مليون مطلقة». موقع العربية الإلكتروني. https://www.alarabiya.net/ar/saudi-today
- موقع القيادي (2018). «أقل وأعلى معدلات الطلاق عالمياً». https://www.alqiyady.com
- موقع المحيط (2020). «نسبة الطلاق في السعودية جديدة 2020». /https://www.almuheet.net/41308
- هادي، أنوار مجيد (2012). «الطلاق العاطفي وعلاقته بفاعلية الذات لدى الأسر»، دار النهضة العربية: بيروت.
- وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية (1993). «الموسوعة الفقهية»، الطبعة الأولى، دار الصفوة: الكويت.
- اليعلا، سعاد (2019). «مجلس الشورى السعودي يتدخل رسمياً للحد من ظاهرتي الطلاق والعزوف عن الزواج في البلاد». صحيفة الاندبندنت عربية الالكترونية. https://www.independentarabia.com

المراجع الأجنبية

- Marriage Week Foundation (2013). "Socio-economic impact of divorce and family breakdown in the Netherlands". Marriage Week Foundation. Rotterdam, the Netherlands.
- Middle East Monitor (2019). Saudi City: 45% divorce rate before consummation. https://www.middleeastmonitor.com/20190420-saudi-city-45-divorce-rate-before-consummation/
- Zineldin M. (2019). "TCS is to Blame: The Impact of Divorce on Physical and Mental Health". International Journal of preventive medicine, 10, 141.